ديوان الرقابة المالية الإتحادي
دائرة الشؤون الفنية والدراسات

# ﴿ مراجعة جاهزية الحكومة لأهداف التنمية المستدامة على وفق أنموذج الخطوات السبعة- إطار مقترح ﴾

## بحث تطبيقي في ديوان الرقابة المالية الإتحادي في جمهورية العراق.

للباحثان

المحاسب القانوني
د. محمد حسن عبدالكريم

المحاسب القانوني
مقداد محمد فليح الربيعي

بحث للمشاركة بالمسابقة الثانية عشر للبحث العلمي في مجال الرقابة المالية التي تنظمها المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

٢٠١٨

قائمة المحتويات


| الفصل | الفقرات | | رقم الصفحة |
|---|---|---|---|
| | المستخلص | | ٤ |
| | مقدمة | | ٥ |
| الفصل الأول منهجية البحث والدراسات السابقة | المبحث الأول | منهجية البحث | ٧ |
| | ١- مشكلة البحث | | ٧ |
| | ٢- فرضية البحث | | ٧ |
| | ٣- هدف البحث | | ٨ |
| | ٤- أهمية البحث | | ٨ |
| | ٥- الحدود الزمانية والمكانية | | ٩ |
| | المبحث الثاني | دراسات سابقة | ٩ |
| | ١- دراسة أبو زيد | | ٩ |
| | ٢- دراسة الحساني | | ٩ |
| | ٣- دراسة حمدان وجاسم | | ١٠ |
| | ٤- دراسة منير ومحمد | | ١٠ |
| | ٥- المساهمة التي قدمتها الدراسة الحالية | | ١٠ |
| الفصل الثاني التنمية المستدامة ودور أجهزة الرقابة العليا | المبحث الأول | التنمية المستدامة | ١١ |
| | ما هي التنمية | | ١٢ |
| | ما هي التنمية المستدامة | | ١٢ |
| | التطور التأريخي للتنمية المستدامة | | ١٥ |
| | أبعاد التنمية المستدامة | | ١٩ |
| | عناصر التنمية المستدامة | | ٢٠ |
| | خصائص التنمية المستدامة | | ٢٠ |
| | المبحث الثاني | أهداف التنمية المستدامة ٢٠١٥ – ٢٠٣٠ | ٢٢ |
| | ١- ما هي أهداف التنمية المستدامة ٢٠١٥ – ٢٠٣٠ | | ٢٢ |
| | ٢- الهدف ١ – القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان : | | ٢٤ |
| | المبحث الثالث | دور أجهزة الرقابة العليا في مراجعة | ٢٥ |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | أهداف التنمية المستدامة | |
| | ١- أجهزة الرقابة العليا | | ٢٥ |
| | ٢- دور اجهزة الرقابة العليا في مراجعة اهداف التنمية المستدامة | | ٢٧ |
| الفصل الثالث | المبحث الأول | ديوان الرقابة المالية الإتحادي في جمهورية العراق | ٢٨ |
| | المبحث الثاني | مراجعة أهداف التنمية المستدامة على وفق أنموذج الخطوات السبعة | ٣٢ |
| | ١. الإلتزام السياسي | | ٣٣ |
| | ٢. بناء الوعي العام | | ٣٧ |
| | ٣. تخصيص المسؤولية والموارد | | ٣٨ |
| | ٤. إعداد الخطط لتطبيق أهداف التنمية المستدامة | | ٣٩ |
| | ٥. تصميم وإنشاء الأنظمة للقياس والمراقبة | | ٤٠ |
| | ٦. وضع خط أساس | | ٤٢ |
| | ٧. ترتيبات المراقبة والإبلاغ | | ٤٢ |
| | المبحث الثالث | أنموذج مقترح لمراجعة جاهزية الحكومة لأهداف التنمية المستدامة | ٤٢ |
| | ١- إجراءات جهاز الرقابة الأعلى في مراجعة الجاهزية | | ٤٣ |
| | ٢- الدراسة المسبقة | | ٤٤ |
| | ٣- الخطوات السبعة | | ٤٥ |
| | ٤- التقرير | | ٤٨ |
| | ٥- المتابعة | | ٥٢ |
| الفصل الرابع الاستنتاجات والتوصيات | المبحث الأول | الإستنتاجات | ٥٢ |
| | المبحث الثاني | التوصيات | ٥٣ |
| المصادر | ١- القوانين والأنظمة | | ٥٤ |
| | ٢- الإصدارات المهنية والرسمية | | ٥٤ |
| | ٣- الكتب | | ٥٤ |
| | ٤- البحوث والدراسات | | ٥٥ |

| | | |
|---|---|---|
| | ٥- المصادر الأجنبية | ٥٧ |
| | ٦- المواقع الإلكترونية | ٥٧ |


## قائمة الجداول


| رقم الجدول | العنوان | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| ١ | المبادرات الدولية في مجال التنمية المستدامة | ١٦ |
| ٢ | أبعاد التنمية المستدامة في العراق | ٢٠ |
| ٣ | جدول أيفاد موظفين لنشر لوعي أهداف التنمية المستدامة | ٣٧ |
| ٤ | توزيع أهداف التنمية المستدامة على الفرق التخصصية | ٣٩ |


## قائمة الأشكال


| رقم الشكل | العنوان | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| ١ | هيكلية البحث | ٦ |
| ٢ | أبعاد التنمية المستدامة | ١٩ |
| ٣ | هياكل التنمية المستدامة في العراق | ٣٥ |
| ٤ | بنية إستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق٢٠١٨ – ٢٠٢٢ | ٣٦ |
| ٥ | أنموذج المراجعة | ٤٣ |
| ٦ | هيكلية تقرير المراجعة | ٤٩ |

# ﴿ مراجعة جاهزية الحكومة لأهداف التنمية المستدامة على وفق أنموذج الخطوات السبعة- إطار مقترح﴾

للباحثان
المحاسب القانوني : مقداد محمد فليح الربيعي
المحاسب القانوني : د. محمد حسن عبدالكريم
ديوان الرقابة المالية الإتحادي في جمهورية العراق

**********

## المستخلص

أثارت اهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة في قمتها التأريخية التي عقدت في نيويورك عام ٢٠١٥ إهتماماً عالمياً كبيراً ولا سيما وإن هذه الأهداف جاءت إستكمالاً للأهداف الإنمائية الدولية السابقة التي إستهدف من خلالها تحسين الأحوال المعيشية لدول العالم النامية إما الأجندة الدولية التي أقرت مؤخراً فهي تستهدف توحيد الجهود لكل دول العالم من اجل محاربة الفقر والجوع وتحسين حياة المواطنين في جميع البلدان، وتضم أهداف التنمية المستدامة(١٧) هدفاً رئيسياً و(١٦٩) هدفاً فرعياً سوف تسعى دول العالم لتحقيقها بحلول العام ٢٠٣٠، وعليه ينبغي أن تعد الخطط والموازنات والإتفاقات والإستراتيجيات لتحقيق هذه الأهداف خلال المدة المحددة، وفي خضم كل تلك الإجراءات صار لزاماً على أجهزة الرقابة العليا أن تلعب دورها في التحقق من جاهزية الحكومات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال وضعها خطط للتدقيق تتلائم مع حجم الإستعدادات الحكومية لتنفيذ هذه الأهداف، وتأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على دور أجهزة الرقابة العليا في مراجعة جاهزية الحكومة لأهداف التنمية المستدامة، ويسعى الباحثان إلى وضع إطار مقترح لمراجعة الجاهزية على وفق أنموذج الخطوات السبعة ومتوائم مع المعايير والأدلة المعتمدة من قبل المنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا والمحاسبة.

## Abstract

The sustainable development goals which adopted by the United Nations at its historic summit held in New York in 2015 raised great international interest, particularly as these goals were a complement to the

previous international development goals, aimed at improving the living conditions of the developing world. Efforts to combat poverty and hunger and improve the lives of citizens in all countries. The of sustainable development goals include (17) major targets and (169) targets that the world's countries will seek to achieve by 2030. Budgets, agreements and strategies to achieve these objectives within the specified period. In the midst of all these procedures, the supreme audit institutions must play their role in verifying the preparedness of governments to achieve the goals of sustainable development through the development of audit plans commensurate with the size of government preparations to implement these goals. The study seeks to shed light on the role of the Supreme Audit institutions in reviewing the government's preparedness for sustainable development goals. The researcher seeks to develop a proposed framework for reviewing the preparedness according to the seven steps model and complying with the standards and guidelines adopted by the international organization of supreme audit institutions.

**مقدمة :**

يعد موضوع التنمية المستدامة من الموضوعات التي نالت إهتماماً كبيراً خلال العشرين سنة الماضية نظراً للعديد من المشاكل والازمات المالية والاجتماعية والإقتصادية المستحدثة التي طرأت على الصعيد العالمي والتي تفاوت تأثيرها على الدول كافة، وهذا الأمر شجع دول العالم الى تبني نظريات وآليات عمل من شانها تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية البيئة والنمو المستدام الذي يحفظ حقوق الاجيال القادمة، وقد حدد المجتمع الدولي مكونات التنمية المستدامة على أنها(نمو اقتصادي ، تنمية اجتماعية، حماية البيئة ومصادر الثروة الطبيعية بها)، وخلال القمة العالمية التأريخية للتنمية المستدامة التي عقدت في مقر الامم المتحدة في شهر ايلول عام/٢٠١٥ تم اعتماد أهداف التنمية المستدامة/٢٠٣٠ والتي جاءت استكمالاً لتحقيق الاهداف الالفية الانمائية، وستعمل البلدان خلال سنوات تطبيق الأجندة العالمية حشد الجهود عالميا للقضاء على الفقر بجميع أشكاله ومكافحة عدم المساواة ومعالجة تغير المناخ، مع كفالة اشتمال الجميع بتلك الجهود، ويمكن لأجهزة الرقابة العليا أن تلعب دوراً مهماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال قيامها بمهامها الموكلة لها بموجب القانون، وكُلٌ حسب صلاحياته

ومهامه، وهذا ما أكد عليه مؤتمر الأنكوساي أبوظبي/٢٠١٦ في إثبات دور أجهزة الرقابة العليا في إحداث الفرق في حياة المواطنين.

وتأتي هذه الدراسة لتبين أهمية قيام أجهزة الرقابة العليا في تحسين حياة المواطنين من خلال إعداد أنموذج مقترح لمراجعة جاهزية الحكومة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويمكن أن يخدم هذا الأنموذج العديد من أجهزة الرقابة العليا التي تروم القيام بمراجعة للخطوات والإجراءات التي تمت من قبل الحكومة و السلطات التنفيذية في مجال تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

شكل رقم (١) هيكلية البحث

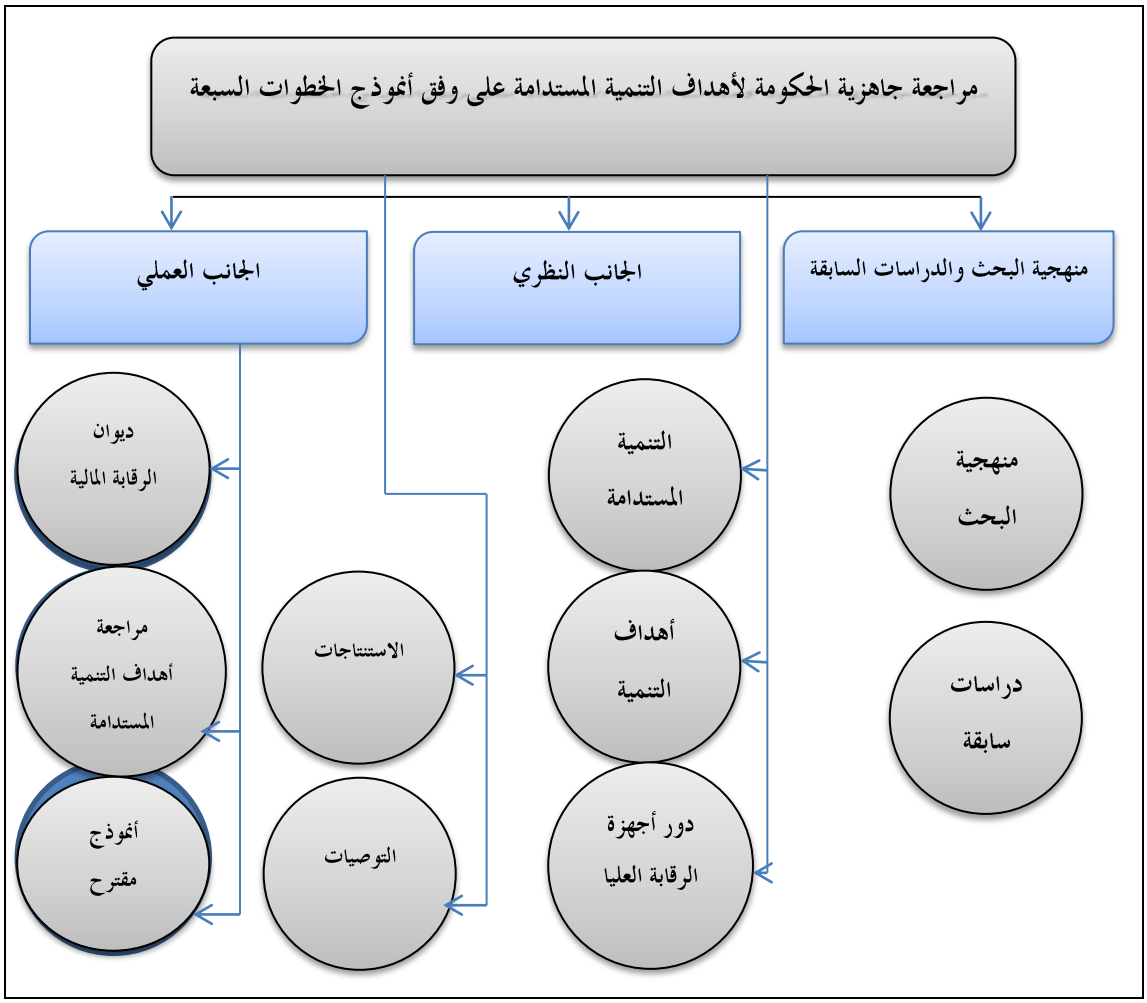

# ﴿ الفصل الأول ﴾

## منهجية البحث ودراسات سابقة

**تمهيد**

سيتضمن هذا الفصل مبحثين، المبحث الأول سيتناول إستعراض منهجية البحث التي تتضمن كل من مشكلة البحث وفرضيته فضلاً عن كل من أهمية وهدف البحث، أما البحث الثاني فسيتناول أهم الدراسات السابقة التي أهتمت بموضوع التنمية المستدامة.

**المبحث الأول : منهجية البحث**

ويتناول هذا المبحث كل من مشكلة وفرضية البحث فضلاً عن هدف البحث وأهميته، وكما بين في ادناه :

**١. مشكلة البحث :**

ويمكن تلخيص مشكلة البحث من خلال التساؤلات الآتية :

- هل يمكن لأجهزة الرقابة العليا التحقق من جاهزية الحكومة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
- كيف يمكن التحقق من جاهزية الحكومة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

**٢. هدف البحث :**

ويهدف هذا البحث إلى ما يأتي :

أ. التعرف على التطور التأريخي لمفهوم التنمية المستدامة.

ب. التعرف على أهم تعريفات التنمية المستدامة واهدافها.

ج. بيان دور أجهزة الرقابة العليا في التعامل مع أهداف التنمية المستدامة الدولية.

د. وضع إطار مقترح لمراجعة أهداف التنمية المستدامة من قبل اجهزة الرقابة العليا.

**٣. فرضية البحث :**

ويحاول البحث إثبات أو نفي الفرضية الآتية :

إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة من جهاز الرقابة الأعلى أن يلعب دوره الرقابي من خلال التحقق من جاهزية الحكومة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

**٤. أهمية البحث :**

ويكتسب البحث أهميته من خلال تناوله لأحد أهم المواضيع الحديثة في العصر الحالي وهي أهداف التنمية المستدامة الدولية التي تبنتها الأمم المتحدة في قمة أممية تأريخية والتي تستهدف تحسين حياة المواطنين في كل بقاع العالم، وما يهم البحث هو كيفية إثبات دور أجهزة الرقابة العليا في مراجعة الأهداف الدولية وإثبات دور الأجهزة الرقابية في التأثير الإيجابي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال إعطاء النصائح والخبرات لتحسين النتائج وفعالية الإنجاز.

**٥. الحدود الزمانية والمكانية :**

**أ. الحدود المكانية :**

ديوان الرقابة المالية الإتحادي في جمهورية العراق.

**ب. الحدود الزمانية :**

- خطوات وإجراءات الحكومة العراقية في مجال الإلتزام الطوعي بأهداف التنمية المستدامة لجمهورية العراق، لغاية شهر آب/آغسطس من عام ٢٠١٨.
- التحقق من جاهزية تحقيق أهداف التنمية المستدامة ككل، مع التركيز على هدف التنمية المستدامة الأول المعني بالحد من الفقر من خلال مراجعة أعمال الفريق التخصصي الأول المعني بالحد من الفقر.
- مراجعة الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر ٢٠١٨-٢٠٢٢ كعينة لإجراء المراجعة المعمقة لجاهزية الحكومة لأهداف التنمية المستدامة.
- مراجعة خلاصة خطة التنمية الوطنية للعراق ٢٠١٨-٢٠٢٢.

## المبحث الثاني : دراسات سابقة :

سيتم في هذا المبحث إستعراض لبعض البحوث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع تدقيق التنمية المستدامة فضلاً عن بيان أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

**١. دراسة (أبو زيد)، الموسومة (دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية – حالة الجزائر :**

وجاءت هذه الدراسة لتشخيص وتحليل واقع التنمية المستدامة وسبل تفعيل الحكم الراشد كدعامة أساسية في إدارة السياسات الإقتصادية والإجتماعية وأهميته في تحقيق وخلق التوازن بين مختلف القطاعات في الإقتصاد الوطني بشكل يقلص من الفساد ويكرس الديمقراطية كأفضل السبل لمواجهة التحديات المالية، وتجلت أهداف هذه الدراسة في الآتي :

أ. محاولة تجسيد الحكم الراشد الذي يعتبر هدفاً رئيسياً ضمن إستراتيجية التنمية المستدامة.

ب. البحث عن بدائل إستراتيجية لتفعيل الحكم الراشد يعد مطلباً رئيسياً تستدعيه التنمية المستدامة.

ت. العمل على إدخال الطرق الحديثة في تطوير إستراتيجيات التنمية المستدامة وتعزيز الحكم الراشد.

**٢. دراسة (الحساني) الموسومة (تفعيل عملية تدقيق ورقابة الأداء على مؤسسات البلديات لتحقيق التنمية المستدامة) :**

ويهدف هذا البحث إلى التعرف على التنمية المستدامة وعملية تدقيق ورقابة الأداء على المؤسسات العامة ومعايير التدقيق والرقابة التي تناولت الموضوع، ويتناول البحث إلى التطرق إلى عملية التدقيق ورقابة الأداء على عينة من المؤسسات البلدية لتحقيق التنمية المستدامة، ويهدف هذا البحث إلى ما يأتي :

أ. معرفة ما هي التنمية المستدامة وعملية الرقابة على أداء المؤسسات البلدية.

ب. تطبيق عملية الرقابة على الأداء للمؤسسات البدلية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

**٣. دراسة (حمدان وجاسم) الموسومة (أنموذج مقترح لتدقيق المؤسسات الصحية لتحقيق التنمية المستدامة) :**

ويسعى هذا البحث إلى توفير برنامج تدقيق مقترح يأخذ بنظر الإعتبار تدقيق البيانات المالية والإلتزام وتدقيق الأداء على وفق أبعاد التنمية المستدامة(الاقتصادي، البيئي، المؤسسي) لقياس مدى المحافظة على إحتياجات الجيل القادم دون المساس بحق الاجيال الحالية، وقد توصل البحث إلى مجموعة من الإستنتاجات التي تضمنت إن برامج التدقيق المعتمدة من قبل ديوان الرقابة المالية الإتحادي لم يتضمن مؤشرات وأهداف ومبادئ التنمية المستدامة للمؤسسات الصحية المالية، وتوصل البحث إلى أنموذج مقترح لتدقيق المؤسسات الصحية على وفق مؤشرات التنمية المستدامة.

**٤. دراسة (منير و محمد) الموسومة (آليات تفعيل الدور الرقابي في تقييم البرامج والسياسات الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة) :**

وتهدف هذه الدراسة الى الوقوف علـــى مفهوم التنمية المستدامة والعوامل التي تساعد على تحقيق التنمية المستدامة ومعايير قياس التقدم المحرز في تحقيق اهداف التنميـــة المستدامة، ودور الجهاز الرقابي في تقييم التوجهـــات الحكوميـــة والخطـــط الموضـــوعة لتنفيـــذ اهـــداف التنمية المستدامة للتأكد من سلامة تطبيق هذه التوجهات.

**٥. المساهمة التي قدمتها الدراسة الحالية :**

من خلال أستعراض البحوث السابقة نلاحظ إنها قد تشابهت في تناولها لموضوع التنمية المستدامة وإمكانية تدقيق المشاريع الخاصة بهذه الأهداف في مختلف القطاعات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة، فقد أهتم الباحثين بعملية التدقيق لتلك القطاعات ومدى تأثير ذلك في تحقيق التنمية المستدامة، ونظراً لحداثة موضوع أهداف التنمية المستدامة التي تم تبينها من قبل الأمم المتحدة للأعوام(٢٠١٥ –٢٠٣٠) والجدل حول إمكانية تدخل أجهزة الرقابة العليا كشريك فاعل في تحقيق هذه الأهداف وتقرير كيفية تقييم هذا التدخل.

وقد جاءت هذه الدراسة لتكمل الدراسات السابقة، إذ تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال محاولتها وضع إطار مقترح لأجهزة الرقابية العليا لمساعدتها في مراجعة أهداف التنمية المستدامة على وفق أنموذج الخطوات السبعة، مع الأخذ بنظر الاعتبار ضرورة إن تقوم تلك الأجهزة بإعداد خطة مراجعة على وفق هذا الأنموذج مع إخذ الظروف الوطنية بنظر الإعتبار عند إعداده.

## ﴿ الفصل الثاني ﴾

## التنمية المستدامة ودور أجهزة الرقابة العليا

**تمهيد :**

نال موضوع التنمية المستدامة إهتماماً واسعاً وذلك لدوره في تحسين حياة الشعوب ومحاربة الفقر والجوع في العالم الأمر الذي دعا دول العالم الى تبني نظريات واليات عمل من شانها تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية البيئة والنمو المستدام الذي يحفظ حقوق الاجيال القادمة، وقد إستحوذ مفهوم التنمية المستدامة على إهتمام العالم خلال العشرين سنة الماضية وأهتمت العديد من المؤتمرات والندوات العالمية بها، إلاّ إن تطبيقه إختلف من بلد لآخر نتيجة إختلاف التوجهات والرؤى والأولويات فمنهم من يرى أن التنمية المستدامة هي حماية البيئة و منهم من يرى أنها إدارة الموارد الطبيعية وهناك من يرى أن التنمية المستدامة هي إدارة الجودة والبيئة والنزاهة وأخلاقيات الأعمال وإدارة العلاقة مع أصحاب المصالح وغيرها .

**المبحث الأول : التنمية المستدامة :**

قبل الدخول إلى أهداف التنمية المستدامة وتناول تعريفاتها وتطورها التاريخي سيتم التعرف على اهم مفاهيم التنمية وعلاقتها بالتنمية المستدامة.

**١. ما هي التنمية :**

تعني التنمية عموماً بأنها نماء الإنسان وتطوره داخل المجتمع، وقد تنوعت التعريفات المتعلقة بالتنمية بإختلاف الباحثين والمفكرين والاقتصاديين فضلاً عن إختلاف الرؤى والأفكار وزوايا النظر إلى الموضوع.

وقد ورد لفظ التنمية في اللغة العربية للدلالة على زيادة الشئ وتكثيره، وقد إستخدمه في معنى الزيادة والتكثير عدد من العلماء المتقدمين. (الأزهري، ٢٠٠١، ٤٠-٣٠).

منهم من يرى بأن التنمية تتعلق بإحداث نمو مطرد بالبنية الاقتصادية عبر إحداث مزيد من الإنتاجية الزراعية والصناعية، ومنهم من أضاف إلى ذلك البنية الاجتماعية أي تحقيق متطلبات الإنسان المعيشية وانتشاله من الفاقة والعوز، ويمكن القول بأن أي تخطيط يتم تنظيمه وإدارته بحيث يحقق تغييرات إيجابية في المجتمع أو تحسين متطلبات الإنسان المعيشية والترفيهية بواسطة الإنسان نفسه يمكن تسميته بالتنمية، كما يشمل مفهوم التنمية من وجهة نظر مفكرين آخرين بأنها أي تحسين لقدرات الأنسان وتعزيز إمكانياته وقدرته على مواجهة التحديات التي تواجهه، ويرى(غربي وآخرون، ٢٠٠٣) بأن العملية التنموية هي عبارة عن أسلوب ووسيلة تهدف الى نمو الفرد وزيادة إنتاجه الاقتصادي وتحسين أحواله المعيشية في ظل تخطيط منظم يضمن حقوق الإنسان ويوفر له فرص الإنتاج.

(غربي، ٢٠٠٣ :١٧)

ولما كانت التنمية عملية تغيير مجتمعية فان من طبيعتها عن تقود إلى تطوير نظم المجتمع الحياتية، بما في ذلك منظومة القيم والعادات والتقاليد السائدة وبما يرتبط بها من مؤسسات رسمية وشعبية، وهذا يجعل التنمية واحدة من أهم التحديات التي تواجه كل دولة نامية، كونها تنطلق من مشكلات الواقع ومحاولة تجاوزها بعقلانية وعلمية مع المستقبل واستحقاقاته المتزايدة.

( ربيع، ٢٠١٥ :١٦)

**٢. ما هي التنمية المستدامة :**

بدأ استخدام مصطلح التنمية المستدامة كثيرا في الأدب التنموي المعاصر وتعتبر الاستدامة نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد، وتتعامل مع النشاطات الاقتصادية التي ترمي للنمو من

جهة ومع إجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى، وقد أصبح العالم اليوم على قناعة بأن التنمية المستدامة التي تقضي على قضايا التخلف هي السبيل الوحيد لضمان الحصول على مقومات الحياة في الحاضر والمستقبل (FAO,1995).

وهنالك شواهد كثيرة تبرهن بأن الدول المتقدمة تولي عناية فائقة بمفهوم "الإستدامة" ومن ذلك إنها تؤسس لها منظمات على أعلى مستوى، فعلى سبيل المثال فان الولايات المتحدة الأمريكية أسست "مجلة الرئيس للتنمية المستدامة"، وتشجع الحكومة الأمريكية مؤسساتها الجامعية على إقرار مبدأ "الجامعة المستدامة" (Brower, 2011)

ويرى (الطاهر، ٢٠١٣ :١٠) بأن التنمية المستدامة لم تعد ترفاً فكرياً بل هي مطلب أساس لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع الثمار والموارد والمكاسب بين الأجيال المختلفة والمتعاقبة لجميع شعوب الأرض، وإن تحقيق التنمية المستدامة في أي بلد يتطلب بأن يتم الأهتمام بجميع القطاعات وعدم إغفال جانب من الجوانب، فالنمو الإقتصادي يجب ان يرافقه نمو إجتماعي وبيئي ومؤسساتي، إذ إن التنمية المستدامة ستتعرض إلى مخاطر على الأمد البعيد فيما لو تم إهمال جانب مهم من جوانب التنمية المستدامة.

وتعددت وتنوعت تعريفات التنمية المستدامة، إذ يرى(شيلي،٢٠١٤ :٦٥) إن التنمية المستدامة قد عانت من التزاحم الشديد في التعريفات والمعاني، وذلك راجع لتعدد إستخداماتها، فالبعض يتعامل معها كرؤية أخلاقية والبعض الأخر يراها نموذج تنموي بديل، أو ربما أسلوب الإصلاح الأخطاء والتعثرات التي لها علاقة بالبيئة، وهناك من يتعامل معها على أنا قضية إدارية ومجموعة من القوانين والقرارات التي تعمل على توعية وتخطيط لاستغلال الموارد بشكل أفضل، ويقر(بافضل، ٢٠١٤ :٤٠) هو الأخر بغموض مصطلح التنمية المستدامة وبما فيه من لبس مقصود أو غير مقصود ويظن بان هنالك مشكلة في السير بمفهوم إجمالي، فمصطلح التنمية المستدامة من وجه نظره هي الرغبة في الوصول إلى أقصى ما يمكن في تحقيق الصلاح والنفع للأجيال الحاضرة والمستقبلية.

ولعل أبرز التعريفات للتنمية المستدامة هو تعريف الأمم المتحدة عام ١٩٨٧ والصادر عن لجنة بوندتلاند وهي اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية وتم إعتباره أول مصطلح رسمي

لمفهوم التنمية المستدامة، والذي عرفها على إنها **(التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية إحتياجاتها)**.

(إبراهيم، ٢٠١٥، ٥٣)

ركز هذا التعريف على الحفاظ على مستقبل الأجيال القادمة، ودمج الاحتياجات الإقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد. ويحمل هذا التعريف في طياته مفهوم الحاجة وفكرة القيود : (Rosa and others, 2005 :10)

- الحاجة: الاحتياجات الخاصة والأساسية للفقراء، التي ينبغي أن تعطي لهم الأولوية.
- القيود: أي القيود البيئية وقدرت هذه الأخيرة على تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية.

وينبغي التأكيد على إن فكرة التعريف في جوهرها تكمن في الحفاظ على حق الأجيال القادمة، إلاّ إن منهم من يرى إن لهذا التعريف إستحقاقات أخرى منها السعي إلى تحقيق تنمية مستدامة شاملة لدول العالم كافة وعلى رأسها الدول الفقيرة والنامية مع إشاعة قيم ترفع من السلوك الأخضر وعدم التوسع في الإستهلاك وعدم تجاوز الحدود الممكنة بيئياً[١]، فضلاً عن ذلك فأن هنالك من يوجه لهذا التعريف إنتقادات منها إنه شديد العمومية دون إعطاء ملامح واضحة للتنمية المستهدفة. (البريدي، الرياض، ٥١)

كما إن تعريف بروندتلاند يجمع ما بين إعتبارات النمو الإقتصادي وحماية البيئة والرعاية الإجتماعية ويمثل التحدي الرئيسي لعملية التنمية المستدامة في معالجة وإنجاز هذه الأبعاد الثلاثة بطريقة متوازنة من خلال الإستفادة من تفاعلها مع تجنب سلبيات هذا التفاعل. (OECD & NEA, 2010:1)

وتم تعريف التنمية المستدامة في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي أنعقد في ريوديجانيرو سنة ١٩٩٢ بأنها: "ضرورة إنجاز الحق في التنمية، حيث تتحقق بشكل متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل) (موسيشيت،٢٠٠٠ :١)

أما على المستوى العربي فقد عرفها الأدريسي بكونها (النهوض بالمستوى المعيشي للمجتمع العربي بأسلوب حضاري يضمن طيب العيش للناس، ويشمل التنمية المطردة للثروة البشرية، والشراكة العربية على أسس المعرفة والأرث العربي الثقافي والحضاري والترقية

[١] الهيتي، أبوظبي، ٢٠٠٩.

المتواصلة للأوضاع الإقتصادية على أسس المعرفة والإبتكار والتطوير وإستغلال القدرات المحلية والإستثمار العربي والقصد في إستخدام الثروات الطبيعية مع ترشيد الإستهلاك وحفظ التوازن في التعمير والبيئة وبين الكم والكيف). (الأدريسي، ١٤٢٧ هـ)

ويرى(salim, 2007 :60) أن التنمية المستدامة اليوم هي خطوة صغيرة نحو الإنسان من جهة، وهي قفزة عملاقة نحو البشرية من جهة أخرى.

**٣. <u>التطور التأريخي لمفهوم التنمية المستدامة:</u>**

ظهر موضوع التنمية منذ حوالي منتصف القرن العشرين، إذ تبنت بعض اللقاءات الدولية موضوع التنمية وأهمية التخطيط للأجيال القادمة من حيث دراسة النمو العالمي للسكان والتأثير البيئي وتنظيم الإستهلاك العالمي للموارد، ففي عام ١٩٦٨ تم إنشاء نادي روما الذي جمع عدد كبير من رجال الأعمال من مختلف الدول، دعا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة، وفي عام ١٩٧٢ نشر نادي روما ينشر تقريرا مفصلا حول تطور المجتمع البشري وعلاقة ذلك باستغلال الموارد الاقتصادية، وينشر توقعاته لسنة ٢١٠٠، ولعل من أهم نتائجه عن مسار النمو الاقتصادي في العالم، أنه سوف يحدث خللا خلال القرن الواحد والعشرون بسبب التلوث وتعرية التربة وغيرها.

أما مفهوم التنمية المستدامة فقد تم تداوله لأول مرة خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية الذي عقد في ستوكهولم عام(١٩٧٢) ، وكان يعد أول اجتماع دولي للتشاور حول مفهوم الاستدامة على نطاق شامل، وقد أثمر المؤتمر عن وضع سلسلة من التوصيات التي أدت إلى إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة لحماية البيئة(UNEP) وكذلك ظهور العديد من الوكالات الوطنية، وقد تطورت بنية التنمية المستدامة في الفترة ما بين عام(١٩٧٢ و ١٩٩٢) من خلال سلسلة من مؤتمرات القمة والمؤتمرات الأخرى، في عام(١٩٨٣) ، اجتمعت الأمم المتحدة مع اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية وتم تأسيس لجنة لمعالجة تزايد المخاوف من انهيار البيئة البشرية والموارد الطبيعية والآثار الناجمة عن هذا الانهيار على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبعد أربع سنوات نشرت المجموعة تقريراً لمعالجة هذه

القضايا بعنوان "مستقبلنا المشترك" المعروف أيضًا باسم تقرير(برونتلاند) والذي أصدرته لجنة عالمية معنية بالبيئة والتنمية تدعى(لجنة برونتلاد) وهذه التسمية تعود إلى السيدة(غروهارلم برونتلاند) رئيسة اللجنة ورئيسة وزراء النرويج السابقة وإشتهر التقرير الصادر عنها كثيراً فيما بعد(تقرير لجنة برونتلاند– مستقبلنا المشترك) وكانت تلك المرة الأولى التي يعتمد فيها مصطلح(التنمية المستدامة) وقد كان مفهوم التنمية المستدامة مفهوماً جديداً وثورياً في الفكر التنموي إذ إنه وللمرة الأولى تدمج الاحتياجات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية في تعريف واحد.[٢]

وكان تعريف لجنة برونتلاند علامةً بارزةً لمؤتمر قمة ريو الذي عقد في عام(١٩٩٢) والذي وضعت فيه الأسس اللازمة للاندماج العالمي للتنمية المستدامة، وقد اعتمد العالم بأسره إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وجدول أعمال القرن الحادي والعشرين، وفي قمة ريو أصبحت التنمية المستدامة تركز على سبعة مكونات تشكل التحدي الأكبر أمام البشرية وهي التحكم في التعداد السكاني، تنمية الموارد البشرية، الإنتاج الغذائي، التنوع الحيوي، الطاقة، التصنيع، التمدن. (أبو شريحة :١٢٦، ١٢٧)

والجدول أدناه يوضح أهم المحطات التاريخية التي مر بها مفهوم التنمية المستدامة من حيث المبادرات والمؤتمرات الدولية :

جدول رقم(١)

المبادرات الدولية في مجال التنمية المستدامة

| السنة | البيان |
|---|---|
| ١٩٧٢ | انعقاد مؤتمر استكهولم حول البيئة الإنسانية الذي نظمته الأمم المتحدة، حيث ناقش المؤتمر البيئة وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم، وتم الإعلان أن الفقر وغياب التنمية هما أشد أعداء البيئة، ومن جهة أخرى انتقد المؤتمر الدول و الحكومات التي لا تزال تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية. |
| ١٩٧٤ | صدر إعلان كريوك والذي يهدف إلى تبيين العبرة في التنمية يجب أن لا تكون تطوير الأشياء فقط دون تطوير الأنسان لكون المجتمعات لها إحتياجات أساسية |

[٢] أنظر إلى كتاب (حوار حول هدى الإسلام في التنمية المستدامة) لـ(رامي لطفي كلاوي)، ٢٠١٢ : ١٢- ١٣.

| | |
|---|---|
| | تكمن في الغذاء والسكن والملبس والصحة والتعليم. |
| ١٩٧٧ | مؤتمر حول السكن، وهو أول مؤتمر عالمي يهدف إلى وضع وبيان العلاقة بين السكان والمناطق السكنية والبيئة. |
| ١٩٧٩ | توقيع إتفاقية تقر بوجود التلوث الهوائي العابر للحدود |
| ١٩٨٠ | إنشاء المنظمة العالمية للمجتمعات الطبيعية WWF |
| ١٩٨١ | إجتماع المنظمة العالمية للصحة تحت عنوان(الصحة للجميع) تفضي إلى الوصول إلى ضمان صحي لجميع سكان العالم في سنة ٢٠٠٠<br>وقد صدر عن الإتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية عام ١٩٨١ تقرير الأستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة عام ١٩٨١ ثم للمرة الاولى وضع تعريف محدد للتنمية المستدامة |
| ١٩٨٢ | إتفاقية الأمم المتحدة حول قانون البحار |
| ١٩٨٣ | تأسيس وكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة الأمريكية |
| ١٩٨٤ | المؤتمر الدولي حول البيئة والأقتصاد |
| ١٩٨٦ | مؤتمر النمسا جول التغيير المناخي |
| ١٩٨٧ | بروتوكول موريال حلو المواد الكيميائية |
| ١٩٨٧ | إتفاقية بال "سويسرا" |
| ١٩٨٧ | إنبثاق لجنة الإستشارة للتنمية عن منظمة التعاون والتنمية الأوربية |
| ١٩٨٧ | صدر تقرير مستقبلنا المشترك: وهو تقرير صادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة التي تشكلت عام ١٩٨٣ |
| ١٩٨٨ | تأسيس مجموعة خبراء ما بين الحكومات |
| ١٩٩٠ | مؤتمر الأمم المتحدة الذي صدر فيه تقريراً عن الأخطار البيئية الحالية التي لها تأثير على الأجيال القادمة |
| ١٩٩٢ | قمة الأرض "مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية" في "ريوديجانيرو" وأدرج في هذا المؤتمر قضايا البيئة والتنمية ضمن مفهوم التنمية المستدامة.<br>حيث أصبح واضحا أن اهتمام العالم يجب أن يكون موجها ليس لتأثير الاقتصاد على البيئة، وإنما على تأثير الضغط البيئي (تآكل التربة – أنظمة المياه – الغلاف الجوي) على المفاهيم الاقتصادية |
| ١٩٩٣ | أول إجتماع للجمعية العامة للأمم المتحدة الخاصة بالتنمية المستدامة |
| ١٩٩٥ | قمة دولية حول التنمية الإجتماعية |

| | |
|---|---|
| ١٩٩٦ | إجتماع بيلاجيو في مدينة بيلاجيو الإيطالية ، ويعد أولى المحاولات للنزول بمفهوم التنمية المستدامة إلى ارض الواقع |
| ١٩٩٧ | دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستثنائية (مؤتمر قمة الأرض + ٥) بنيويورك، تعتمد برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، بما يشمل برنامج عمل لجنة التنمية المستدامة للفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٢ |
| ٢٠٠٠ | قمة الأمم المتحدة بشأن الألفية: وانعقدت بمقر الأمم المتحدة في نيويورك وفيها تم دعم مبادئ التنمية المستدامة، وتم إصدار الأهداف الألفية والتي سميت(إعلان الأمم المتحدة للألفية) وقد تم تسطير (٨) أهداف للتنفيذ لغاية ٢٠١٥ |
| ٢٠٠٢ | القمة العالمية للتنمية المستدامة بجوهانسبرغ بجنوب إفريقيا : بالرغم من أن هذه القمة قد خلت من ولادة أية اتفاقية بيئية جديدة، إلا أنها قد وضعت الأساس، ومهدت الطريق لاتخاذ إجراءات عملية لتمكين دول العالم من تنفيذ المبادئ والاتفاقيات التي تمخضت عن المؤتمرات البيئية العالمية السابقة |
| ٢٠١٥ | قمة الأمم المتحدة في نيويورك والتي أقرت أهداف التنمية المستدامة الـــ(١٧) وهي أهداف تتعلق بالحد من الفقر وضمان بيئة صحية وحماية البيئة وغيرها (*سيتم تناولها بالتفصيل لاحقاً في هذا البحث) |

*** المصدر : الجدول أعلاه من إعداد الباحثَين بالإعتماد على المصادر المتوفرة على شبكة الانترنت.**

ومما تقدم يتبين لأن بأن معظم الاقتصاديين كانوا يعتبرون النمو والتنمية الاقتصادية مفهومين مرادفين، أي أنه كان يفسر النمو بالتنمية والعكس صحيح. وهذا ما ذهب إليه (روستو) حيث عرف تنمية الدول على إنها " عملية الخروج من التخلف انطلاقا من النمو ويكون ذلك ببذل الجهد الكافي في مجال الاستثمار ولكن مع التطور الذي شهده الفكر الاقتصادي، بدأ الاقتصاديون يميزون بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. حيث أصبح يرى معظم الاقتصاديين أن "مفهوم التنمية الاقتصادية يختلف في الفكر الاقتصادي عن النمو لطبيعة الفوارق الموجودة بينهما، فالتنمية الاقتصادية أوسع من النمو الاقتصادي وهي" تلقى الاهتمام البالغ في نشاط الاقتصاديين في جميع أنحاء العالم وبالأخص النامية.

(العايب، ٢٠١١ : ٧)

ولكن ومع تنامي الوعي لدى الهيئات الدولية والحكومات بالتنمية ظهر مفهوم جديد للتنمية أطلق عليه مفهوم التنمية المستدامة، فمع نهاية الستينيات حتى منتصف السبعينيات، بدأ مفهوم التنمية يشمل جوانب إجتماعية بعدما كان يقتصر في المرحلة السابقة على القضايا الإقتصادية فقط، فقد أخذت عملية التنمية في طياتها أبعادا إجتماعية كان أساسها تقليل الفقر والقضاء على البطالة واللامساواة في التوزيع ضمن اقتصاد يستمر بالنمو، فقد تجسدت هذه المرحلة بشكل واضح في نموذج (سبيرز) الذي يعرف التنمية من خلال حجم مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة في التوزيع، كما تجسدت في نموذج(توداروا) الذي يحدد فيه عملية التنمية في ثلاثة أبعاد رئيسية هي: اشباع الحاجات الأساسية وإحترام الذات وحرية الإختيار.

(غنيم، وأبو زنط، ٢٠٠٧ :٢٠)

**٤. أبعاد التنمية المستدامة :**

تنمية بأبعاد ثلاثة مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد أهم الخصائص التي جاء بها مفهوم التنمية المستدامة هو الربط العضوي التام ما بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع التنمية المستدامة ذات أبعاد مختلفة، فهي لا ترتكز على الجانب البيئي، بل تشمل أيضا جوانب اقتصادية واجتماعية، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأبعاد مترابطة ومتداخلة ومتكاملة ولا يجوز التعامل معها بمعزل عن بعضها لأنها جميعا تكرس مبادئ وأساليب التنمية المستدامة.

شكل رقم (٢) أبعاد التنمية المستدامة

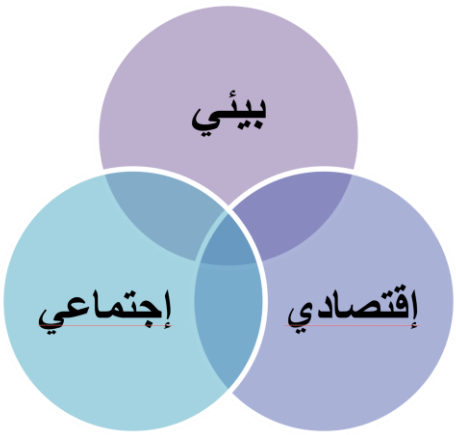

عليه فأن التنمية المستدامة هي تنمية بثلاثة أبعاد، الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، أي أن التنمية المستدامة تنمية لا تركز على الجانب البيئي فقط بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وكل بعد من هذه الأبعاد يتكون من مجموعة عناصر:

والجدول التالي يوضح أبعاد التنمية المستدامة وعناصرها :

جدول رقم(٢) أبعاد التنمية المستدامة

| البعد الاقتصادي | البعد الاجتماعي | البعد البيئي |
|---|---|---|
| النمو الاقتصادي المستدام | المساواة في التوزيع | النظم الإيكولوجية |
| كفاءة رأس المال | الحراك الاجتماعي | الطاقة |
| إشباع الحاجات الأساسية | المشاركة الشعبية | التنوع البيولوجي |
| العدالة الاقتصادية | التنويع الثقافي | الإنتاجية البيولوجية |
| | استدامة المؤسسات | القدرة على التكييف |

**المرجع**: عثمان محمد غنيم وماجدة أبوزنط، (إشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة)، دراسات مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي – الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ٢٠٠٨ ، المجلد ٣٥.

### ٥. عناصر التنمية المستدامة :

إن حاجات الإنسان ليست مادية فقط بل إن هنالك حاجات إنسانية أكبر منها وهي الحاجات الاجتماعية والمعنوية، وإن أغلب السياسات التنموية الناجحة التي تتبناها بلدان العالم تأخذ التنمية المستدامة بنظر الاعتبار وتجعل الاهتمام بالإنسان منطلق لها وحقوق الأجيال القادمة في الاعتبار الأول.

وتقوم التنمية على أربعة عناصر أساسية هي :- (محمد، وآخرون، ٢٠١٥ : ٣٤٧)

أ. الإنتاجية : قدرة الإنسان على الإنتاج.

ب. المساواة : تكافؤ الفرص دون تميز.

ج. الاستدامة : عدم إلحاق الضرر بالأجيال اللاحقة ومراعاة حقها في التمتع بالثروة سواء بسبب استنزاف الموارد الطبيعية أو تلويث البيئة أو بسبب الديون العامة التي تتحمل عبئها الأجيال، بسبب عدم الاكتراث بتنمية الموارد البشرية مما يخلق ظروفا صعبة في المستقبل نتيجة خيارات الحاضر.

د. التمكين: التنمية تتم بالناس وليس من اجلهم فقط أي ( الناس الفاعلون) لذلك فان التنمية تعزز قدرة الإنسان على تحقيق ذاته فيصبح هدف او وسيلة في آن واحد.

### ٦. خصائص التنمية المستدامة :-

للتنمية المستدامة عدة خصائص يمكن إجمالها بالآتي : (أبوزيد، ٢٠١٣ :٩٠)

أ. التنمية المستدامة تهتم بتجاوز الفروقات ما بين المناطق وتخلق التوازن بين النمو الديموغرافي العالمي والتنمية الإقتصادية عن طريق إحداث التغير الهيكلي للإنتاج والإستهلاك وفق منظور إقتصادي.

ب. عملية تسيير بيئي للمحافظة على رأس المال الطبيعي والأنظمة البيئية والإنتفاع بها حالياً ومستقبلاً.

ج. تتخذ من البعد الزمني أساساً لها، فهي تهتم بمصير مستقبل الأجيال القادمة.

د. مراعاة مساواة وحقوق الأجيال القادمة وتحقيق التوازن بين النظام البيئي والإقتصادي والإجتماعي.

ه. عملية متعددة ومترابطة الأبعاد تقوم على أساس التخطيط والتنسيق بين خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية من جهة والتنمية البيئية من جهة لأخرى.

و. إستمرارية توليد دخل مرتفع يمكن إعادة إستثماره وبالتالي إجراء الإحلال والتجديد والصيانة للموارد.

ز. التنمية المستدامة تتوجه أساساً لتلبية إحتياجات أكثر الطبقات فقراً، أي إن التنمية تسعى للحد من الفقر العالمي.

ح. التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع.

ط. عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصلها وذلك لشدة تداخل أبعادها.

من الجدير بالذكر فأن أغلب الدراسات والأبحاث التي أهتمت بالتنمية المستدامة وتأثيراتها على مختلف القطاعات قد اكدت على إن للعلم والتكنولوجيا دوراً مهما في إنجاح تحقيقها، ويعتبران الأصل في حيوية رأس المال البشري والإجتماعي، منا إن الإبتكار هو الآخر يمثل دوراً أساسياً في التحرك نحو التنمية المستدامة، وهذا يعني بان العلم والتطور التكنولوجي والإبتكار يلعب دوراً محورياً في توسيع قاعدة الموارد الموجودة وخلق فئات جديدة من هذه الموارد، وذلك من خلال إيجاد طرق جديدة وأكثر فاعلية لإستخدام المواد الخام بما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

(Najam and Cleveland, 122)

## المبحث الثاني : أهداف التنمية المستدامة(٢٠١٥- ٢٠٣٠) :

خلال القمة العالمية للتنمية المستدامة التي عقدت في مقر الامم المتحدة في شهر ايلول عام/٢٠١٥ تم اعتماد اجندة التنمية المستدامة، وقد بدأ رسمياً نفاذ أهداف التنمية المستدامة الـ (١٧) لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي اعتمدها قادة العالم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ في قمة أممية تاريخية، وبناءً على ذلك فأن كل بلدان العالم ستعمل خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة على تحقيق الأهداف العالمية التي تنطبق على الجميع في حشد الجهود للقضاء على الفقر بجميع أشكاله ومكافحة عدم المساواة ومعالجة تغير المناخ، مع كفالة اشتمال الجميع بتلك الجهود.

### ١. ما هي أهداف التنمية المستدامة (٢٠١٥ – ٢٠٣٠) ؟ :

أجتمع زعماء العالم بمقر الأمم المتحدة الرئيسي الكائن في نيويورك من أجل اعتماد خطة جديدة وطموحة للتنمية المستدامة في أيلول/ ٢٠١٥ وقد أعتمد في هذا الإجتماع رسمياً الأجندة الدولية التي سميت بـ(أهداف التنمية المستدامة)، ووتتكون هذه الخطة الجديدة المعنونة:

"تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، التي وافقت عليها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والبالغ عددها ١٩٣ دولة، من إعلان واحد و١٧ هدفاً من أهداف التنمية المستدامة و١٦٩ غاية، وتوضح خطة التنمية المستدامة نطاقاً وطموحاً، إذ لا تزال أولوياتها تتمثل في القضاء على الفقر والصحة والتعليم والأمن الغذائي والتغذية، على أن أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها(١٧) هدفاً تضم أيضاً طائفة واسعة من الأغراض الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فضلاً عن وعدها بتشكيل جمعيات أكثر سلمية وشمولية.

وفي أدناه أستعراضاً موجزاً لأهداف التنمية المستدامة العالمية (٢٠١٥ – ٢٠٣٠) :

الهدف ١: القضاء على الفقر

الهدف ٢: القضاء التام على الجوع

الهدف ٣: الصحة الجيدة والرفاهية

الهدف ٤: التعليم الجيد

الهدف ٥: المساواة بين الجنسين

الهدف ٦: المياه النظيفة والنظافة الصحية

الهدف ٧: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

الهدف ٨: العمل اللائق ونمو الاقتصاد

الهدف ٩: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

الهدف ١٠: الحد من أوجه عدم المساواة

الهدف ١١: مدن ومجتمعات محلية مستدامة

الهدف ١٢: الاستهلاك والإنتاج

الهدف ١٣: العمل المناخي

الهدف ١٤: الحياة تحت المياه

الهدف ١٥: الحياة في البر

الهدف ١٦: السلام والعدل والمؤسسات القوية

الهدف ١٧: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

وتتضمن أهداف التنمية المستدامة العالمية المشار إليها أعلاه عدد من الغايات التي تستهدف تحقيق هذه الأهداف فضلاً عن مؤشرات عالمية خاصة بكل هدف، وفي أدناه أستعراضاً للغايات والمؤشرات الخاصة بهدف التنمية المستدامة رقم(١) الخاص بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان :

**٢. <u>الهدف ١ – القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان :</u>**

ويستهدف الهدف الأول خفض معدلات الفقر في جميع بلدان العالم وعلى مدى سنوات التقييم الـــ(١٥) عام التي أقرتها الأمم المتحدة، ويستهدف هدف التنمية المستدامة الأول حث بلدان العالم على محاربة الفقر أينما وجد، ومظاهر الفقر تشمل الجوع وسوء التغذية، وضآلة إمكانية الحصول على التعليم وغيره من الخدمات الأساسية، والتمييز الاجتماعي، والاستبعاد من المجتمع، علاوة على عدم المشاركة في اتخاذ القرارات. لذا، يتعين أن يكون النمو الاقتصادي جامعا بحيث يوفر الوظائف المستدامة ويشجع على وجود التكافؤ.

ويتضمن هدف التنمية المستدامة رقم(١) الغايات الآتية[٣] :

أ. القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام ٢٠٣٠، وهو يُقاس حاليا بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من ١,٢٥ دولار في اليوم.

ب. تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعاريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل بحلول عام ٢٠٣٠.

ج. استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء بحلول عام ٢٠٣٠.

د. ضمان تمتّع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق ملكية الأراضي والتصرّف فيها وغيره من الحقوق المتعلّقة بأشكال الملكية الأخرى، وبالميراث، وبالحصول على الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر، بحلول عام ٢٠٣٠.

[٣] موقع الأمم المتحدة الرسمي على شبكة الأنترنت.

ه. بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثّرها بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بحلول عام ٢٠٣٠.

و. كفالة حشد موارد كبيرة من مصادر متنوعة، بما في ذلك عن طريق التعاون الإنمائي المعزّز، من أجل تزويد البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، بما يكفيها من الوسائل التي يمكن التنبؤ بها من أجل تنفيذ البرامج والسياسات الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أبعاده.

ز. وضع أطر سياساتية سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، استناداً إلى استراتيجيات إنمائية مراعية لمصالح الفقراء ومراعية للمنظور الإنساني، من أجل تسريع وتيرة الاستثمار في الإجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر.

## المبحث الثالث : دور أجهزة الرقابة العليا في مراجعة أهداف التنمية المستدامة :

سيتم في هذا المبحث تناول دور أجهزة الرقابة العليا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال ادلتها ومعاييرها المعتمدة .

### ١. أجهزة الرقابة العليا :

للرقابة المالية أهمية كبيرة وتُعد من اهم ركائز هذه العملية الادارية، وعليه لا بد من تنظيمها بشكل يجعلها اداة فاعلة في تطوير وتوجيه النشاط الإداري بكياناته المختلفة، وبما ان الاجهزة الحكومية تهدف من وراء إنشاءها الى تقديم الخدمات للمواطنين عليه فأن دور الأجهزة الرقابية هو التحقق تقديم هذه الخدمات أي كان شكلها بأسرع وقت وبأقل جهد وتكلفة ممكنة وبالشكل المطلوب قانوناً، وبالتالي يمثل عمل هذه الأجهزة السند الأساسي في فاعلية أداء القطاع الحكومي بكياناته المختلفة.

ان الأموال العامة هي الشريان الرئيسي للدولة، لذلك فأنه من المهم ضمان الاستخدام الفاعل لتلك الأموال وحسن إدارتها، ولتحقيق هذا الهدف فأن الأمر يتطلب أن يكون لدى كل بلد هيئة عليا يكفل القانون استقلالها تقوم بدور الرقيب على تلك الأموال، وتعطي تأكيد معقول

بأن ما انفق من الأموال قد تم على وفق ما تم التخطيط له في الموازنة وان الإيرادات تمت جبايتها وتسجيل وفقا للتشريعات المعمول بها.

(ديوان الرقابة المالية الإتحادي، ٢٠١٤ :١١)

وترتبط جميع أجهزة الرقابة العليا بمنظمة واحدة تضم كل تلك الأجهزة في مختلف دول العالم تحت مسمى المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإنتوساي) والتي تعد منظمة مركزية للرقابة المالية وتقدم للأجهزة العليا منذ ٥٠ سنة إطارا وهياكلا مؤسساتية لتبادل المعلومات والخبرات من أجل تحسين وتطوير الرقابة المالية العامة على المستوى الدولي إن منظمة الإنتوساي هي مؤسسة مستقلة وذاتية السيادة وغير سياسية ومنظمة غير حكومية ذات مركز استشاري خاص في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة.[٤]

ويمكن لأجهزة الرقابة العليا أن تلعب دوراً كبيراً في تحسين النتائج الحكومية فيما يتعلق بالتزامها بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وذلك من خلال الخبرات التي تملكها والصلاحيات القانونية والدستورية

ويتم تنظيم عمل اجهزة الرقابة العليا من قبل المنظمة الدولية للاجهزة العليا(أنتوساي) والتي تبنت مجموعة من الإرشادات والمعايير والأدلة، وقد نصت المبادئ الأساسية لهذه الأجهزة بوجوب إستقلال الأجهزة العليا للرقابة المالية وحمايتها من التأثيرات التي قد تؤثر على المهام التي تؤديها، فأن هذه الأجهزة يجب أن تكون مستقلة إستقلال إداري ومالي، وأن تكون مزودة بالوسائل المالية التي تمكنها من القيام بأعمالها على أكمل وجه، فالهيئات العليا للرقابة المالية لا يمكنها أن تقوم باختصاصاتها بصورة كفوءة وفعالة إلاّ إذا كانت مستقلة عن الجهة الخاضعة لرقابتها وكانت تتمتع بالحماية ضد النفوذ الخارج عنها وهذا ما نص عليه إعلان "المكسيك" ٢٠٠٧.

أما إعلان "ليما" بشأن المبادئ الأساسية للرقابة المالية، ١٩٧٧، فقد جاء فيه بأن مفهوم الرقابة المالية ونشأتها يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الإدارة المالية العامة ذلك

[٤] (الموقع الرسمي لديوان الرقابة المالية الإتحادي على الإنترنت)
https://www.fbsa.gov.iq/ar/intosai

لان إدارة الأموال العامة تتطلب الثقة وتمثل نوعاً من المسؤولية، والرقابة المالية هي ليست هدفاً نهائياً بحد ذاتها وإنما هي جزء أساسي من نظام الرقابة ، وهدفها :-

- كشف الانحراف عن المعايير القياسية.
- كشف مخالفة قواعد المشروعية والكفاءة والفعالية والتوفير في إدارة الأموال بسرعة كافية تجعل من الممكن اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الحالات الفردية، وجعل الأفراد محل المسؤولية قابلين بالمسؤولية الملقاة على كاهلهم أو الحصول على التعويض، أو اتخاذ خطوات تحول دون إعادة ارتكاب أمثال هذه المخالفات أو على الأقل جعل تلك الإعادة أكثر صعوبة في المستقبل.

## ٢. دور أجهزة الرقابة العليا في مراجعة أهداف التنمية المستدامة :

لكي يمكن الحكم على كفاءة وفاعلية أي عملية لابد من توفير مجموعة من المبادئ أو المعايير التي تحكم عمل النظام في مراحله المختلفة، ومن خلال النظر إلى أهداف التنمية المستدامة يتبين بأن هذه الأهداف بحاجة إلى عدد من السنوات لكي يتم الحكم على كفاءة وفاعلية تنفيذها، عليه فأن لكل جهاز رقابة حرية تقرير الأنشطة التي سيضطلع بها فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، فالأجندة الدولية تتفاوت إمكانية مراجعتها من خلال إجراء مراجعة الجاهزية وتدقيق الأداء، والمراقبة.

ويمكن تقسيم التدخلات الممكنة التي يمكن أن يقوم بها الجهاز الأعلى للرقابة بشأن السياسات الوطنية للتنمية المستدامة بالتسلسل الزمني على النحو التالي:

أ. مراجعة أساسية لجاهزية الحكومات لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومتابعتها ومراجعتها، هذا هو النشاط الذي يمكن إجراءه من قبل أجهزة الرقابة العليا في المرحلة الأولى قبل البدء بإنجاز المشاريع

ب. تدقيق وتقييم الأنشطة التي يتم إجراءها من قبل الحكومة بعد البدء بإنجاز المشاريع وتقييم النظم المستخدمة في الإنجاز ونسب الإنجاز ومقارنتها مع ما هو مخطط.

ج. أعمال تدقيق الأداء للمشاريع المعتمدة بعد إنجازها للتعرف على نواحي القصور في هذه المشاريع والحكم على التنفيذ.

وتعد المراجعة واحدة من الخدمات الكثيرة التي تقدمها أجهزة الرقابة العليا والتي تندرج ضمن خدمات التوكيد والتي تهدف بدورها إلى تحسين جودة المعلومات المقدمة إلى متخذي وصناع القرار، والمراجعة تتكون في الأساس من استفسارات من الإدارة الخاضعة للرقابة والاجراءات التحليلية للمعلومات المالية المقدمة من قبل الإدارة الخاضعة للرقابة واجراءات مراجعة اخرى. ونطاق هذه الخدمات اقل بشكل ملحوظ من نطاق عملية التدقيق أو الفحص.

# ﴿ الفصل الثالث ﴾

# الجانب العملي

**تمهيد**

كما أسلفنا في منهجية البحث فأن هذا البحث سيأخذ ديوان الرقابة المالية الإتحادي في جمهورية العراق كعينة للبحث، ويعود إختيار هذا الديوان لكونه يعد جهاز الرقابة الأعلى في العراق ويقع على عاتقه بحكم القانون مسؤولية تدقيق المال العام أينما وجد وذلك إستناداً إلى قانونه النافذ.

## المبحث الأول : ديوان الرقابة المالية في جمهورية العراق

### ١. ما هو ديوان الرقابة المالية الإتحادي :

يعد ديوان الرقابة المالية الإتحادي جهاز الرقابة الأعلى في العراق، ويلعب دوراً بارزاً ومنذ بداية تأسيسه في تقديم خدماته في مجالات الرقابة والتدقيق نيابةً عن السلطة التشريعية، إذ يتولى تدقيق البيانات المالية وتقديم التقارير حول نتائج إعمال الوحدات الحكومية في حدود تعليمات وقواعد موضوعة وخلال فترات زمنية محددة.

ويعود بداية تأسيس هذا الديوان إلى العام١٩٢٧ بموجب القانون رقم(١٧ لسنة/١٩٢٧ ) إذ إنه وبموجبه عُدَّ مؤسسة حكومية مستقلة إدارياً ومالياً ذات شخصية معنوية تهدف إلى حماية

المال العام ومكافحة الفساد المالي والإداري ودعم المسائلة العامة، وقد صدر القانون بعد حصول العراق على الاستقلال الوطني.

وقد أستمر هذا الديوان بالتطور والتقدم على مدى السنوات، وكان يرافق هذا التطور إصدار القوانين المنظمة لعمله، حيث صدرت القوانين(٤٢) و (١٩٤) و(٦) للسنوات ١٩٦٨ و ١٩٨٠ و ١٩٩٠ على التوالي ، ومؤخرا صدر القانون(٣١) لسنة ٢٠١١ (المعدّل) الذي منح بموجبه العديد من الصلاحيات التي تعزز من استقلاليته الإدارية والتنظيمية وبالشكل الذي يساعدهُ في إنجاز المهام الموكلة إليه والأنشطة التي يسعى الديوان لتقديمها للجهات الخاضعة لنطاق رقابتهِ سواء كانت هذه الجهات ممولة مركزيا أو ذاتياً، حيث يقوم بتدقيق وابداء الرأي بالبيانات المالية لتلك الجهات وتقويم أداءها وتقديم التقارير بخصوصها.

ويعد ديوان الرقابة المالية الإتحادي مؤسسة دستورية نص دستور العراق على وجوده في المادة رقم(١٠٣) من دستور جمهورية العراق، إذ عدت هذه المادة الديوان هيئة مستقلة مالياً وإدارياً، وينظم القانون عملها، فضلاً عن نفس المادة الدستورية ربطت الديوان بأعلى سلطة تشريعية في العراق وهي مجلس النواب.

## ٢. الصلاحية القانونية لديوان الرقابة المالية الإتحادي في مراجعة أهداف التنمية المستدامة:

إن مسؤولية أجهزة الرقابة العليا في التعامل مع أهداف التنمية المستدامة هي عملية مراجعة الخطوات التي تتخذها الحكومة لتحقيق هذه الأهداف في الوقت المحدد لها، ومن خلال الرجوع إلى قانون ديوان الرقابة المالية الإتحادي النافذ رقم (١١) لسنة ٢٠١١(المعدل) نرى بان هذا القانون منح لهذا الديوان مهام وصلاحيات واسعة، إذ يتولى الديوان رقابة و تدقيق حسابات نشاطات الجهات الخاضعة للرقابة والتحقق من سلامة التصرف في الاموال العامة وفاعلية تطبيق القوانين والانظمة والتعليمات، ورقابة ومراجعة الأداء لجميع الجهات الخاضعة لنطاق رقابته وتقديم العون الفني في جميع المجالات المحاسبية والرقابية والإدارية وفي مجال الأنظمة البرامج، علاوةَ على ذلك فأن القانون منح للديوان صلاحية تقويم الخطط والسياسات المالية والاقتصادية الكلية المقررة لتحقيق الاهداف المرسومة للدولة والالتزام بها.

وتخضع لرقابة ديوان الرقابة المالية الإتحادي جميع مؤسسات ودوائر الدولة والقطاع العام أو اي جهة تتصرف في الأموال العامة جباية أو إنفاقاً أو تخطيطاً أو تمويلاً أو صيرفة أو تجارة أو انتاج اعيان أو انتاج السلع والخدمات فضلاً عن أية جهة بنص قانونها أو نظامها على خضوعها لرقابة وتدقيق الديوان.

وقضت المادة(٩) من قانون الديوان على شمول رقابة الديوان فحص وتدقيق المعاملات والتصرفات للإيرادات والنفقات العامة والالتزامات المالية كافة تخطيطاً أو جباية أو إنفاقاً، عليه فان رقابة الديوان لا تقتصر على الأموال التي يتم صرفها أو التصرف بها فحسب وإنما تشمل نطاق رقابته حتى التخطيط للتصرف بالأموال العامة.

وبناء على جميع ما تقدم في اعلاه يتبين بأن قانون ديوان الرقابة المالية الإتحادي منح للديوان صلاحيات واسعة في تدقيق المال وحماية التصرف فيه، وبما إن العراق قد إلتزم إلتزاماً طوعياً باهداف التنمية المستدامة ووضع خططاً وإستراتيجيات لتحقيق هذه الأهداف في مدد زمنية محددة وخطط لوضع موازنات مالية لتحقيق هذه الأهداف[٥] لذلك تقع على هذا الديوان مسؤولية مراجعة تلك الخطط وتقويمها لضمان عدم الإسراف والتبذير بالمال العام وحمايته.

### ٣. أنموذج مراجعة أهداف التنمية المستدامة (الخطوات السبعة) :

لو رجعنا للأدبيات والمراجع العلمية والمعايير الرقابية المعتمدة لوجدنا بان المهمة الرئيسية للمدقق هي التدقيق، والتدقيق بكل بساطة هي عملية الحصول على أدلة إثبات وتقويمها فيما يتعلق بحقائق حول وقائع وأحداث اقتصادية[٦]، وعليه فان التدقيق يتطلب من أن يكون هنالك وقائع أقتصادية على شكل مشاريع منفذة أو مصاريف فعلية أو أنظمة مطبقة ليتمكن المدقق من تدقيق هذه الوقائع والتصرفات الإقتصادية أو الإدارية، ولكن في حالة مراجعة اهداف

---

[٥] سيتم في الجانب العملي من البحث تناول إلتزام العراق الطوعي بأهداف التنمية المستدامة وكيفية مراجعته من قبل الديوان.

[٦] (عّرفت جمعية المحاسبة الأمريكية AAA مفهوم التدقيق : عملية منتظمة وموضوعية للحصول على أدلة إثبات وتقويمها فيما يتعلق بحقائق حول وقائع وأحداث اقتصادية وذلك للتحقق من درجة التطابق بين تلك الحقائق والمعاني المحددة وإيصال النتائج إلى مستخدمين المعلومات المهتمين بذلك التحقق) – التعريف من موقع ويكيبيديا . https://ar.wikipedia.org/wiki/تدقيق_مالي

التنمية المستدامة تنتفي عملية التدقيق لكون إن مهمة المدقق في هذه الحالة هي مراجعة الخطوات التي قامت بها الحكومة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة مستقبلاً، وهذه الخطوات على الأغلب لا تتطلب صرفاً فعلياً أو مشاريع منفذة وإنما مجرد خطط وأستراتيجيات تمكن الحكومة مستقبلاً من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، عليه فان صلاحية جهاز الرقابة الأعلى في هذه الحالة هي مراجعة الخطوات والإلتزامات التي الزمت الحكومة بها نفسها في تحقيق تلك الأهداف، وهو ما يقع بعنوان جاهزية الحكومة لأهداف التنمية المستدامة.

وقد أولى مؤتمر الأنكوساي في أبوظبي الذي عقد في أبوظبي عام ٢٠١٦ إهتماماً كبيراً بضرورة قيام أجهزة الرقابة العليا في جميع دول العالم بمراجعة جاهزية حكوماتها لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وأوصت ضمن البيان الختامي للمؤتمر بإن اعتماد الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة يؤكد الحاجة إلى تعزيز فعالية الرقابة على القطاع العام.. وقد قامت الأجهزة العليا للرقابة التابعة للانتوساي فعلاً بأنشطتها الرقابية المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وقد تبنت أجهزة الرقابة العليا أنموذج الخطوات السبعة لمراجعة جاهزية الحكومة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتم تطوير هذا الأنموذج من قبل العديد من الأجهزة الرقابية في مختلف دول العالم،

ونستعرض في أدناه ملخصاً لأنموذج الخطوات السبعة[٧] :

أ. الإلتزام السياسي والإعتراف بالمسؤولية الوطنية على وفق مبادئ التنمية المستدامة.
ب. بناء الوعي العام والحوار المشجع مع أصحاب المصلحة تتضمن أصحاب المصالح غير الحكوميين.
ج. تخصيص المسؤولية على مستوى وزاري أو آخر، وتخصيص الموارد المالية والموارد الأخرى المناسبة، ووضع ترتيبات للمساءلة
د. إعداد الخطط لتطبيق أهداف التنمية المستدامة تتضمن وضع دور لمختلف أصحاب المصالح وتعريف كيف يمكن تحقيق الأهداف والأهداف الفرعية المتعددة في أسلوب موحد ومتماسك.

(٧) إن النموذج أعلاه تم تطويره قبل جهاز الرقابة الهولندي(NCA) وتم إعتماده في عملهم لمراجعة أهداف التنمية المستدامة في مملكة هولندا.

ه. تصميم وإنشاء الأنظمة لقياس ومراقبة أهداف التنمية المستدامة الرئيسية والفرعية.
و. وضع خط أساس –الظرف في بداية العملية– من أجل مختلف المؤشرات، مقابل من سيتولى التطوير خلال دورة حياة أهداف التنمية المستدامة.
ز. ترتيبات المراقبة والإبلاغ على تطوير أهداف التنمية المستدامة، والتي تنطوي على جميع أصحاب المصلحة المعنيين

وسيتم في المبحث القادم تطبيق أنموذج الخطوات السبع للتحقق من جاهزية الحكومة العراقية لأهداف التنمية المستدامة.

## المبحث الثاني : تطبيق أنموذج المراجعة لأهداف التنمية المستدامة(الخطوات السبعة):

في بادئ الأمر ينبغي التأكيد على أن التحقق من جاهزية الحكومة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة يقع تحت مسؤولية أجهزة الرقابة العليا إستناداً إلى القانون، وبما إن الأجهزة الرقابية العليا تبنت أسلوب المراجعة وليس التدقيق فأن على هذه الأجهزة تحقق من الإجراءات والخطوات التي تبنتها الحكومة في هذا المجال، وقبل تطبيق الأنموذج سوف يتم بيان نطاق عملية المراجعة أهدافها :

هدف المراجعة : مراجعة جاهزية الحكومة العراقية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الحدود الزمانية : من بداية إلتزام العراق بأهداف التنمية المستدامة العالمية ولغاية شهر آب– ٢٠١٨.

نطاق المراجعة :

١. مراجعة الإجراءات والخطوات التي إتخذتها الحكومة العراقية للإلتزام الطوعي بأهداف التنمية المستدامة، ولغاية شهر آب/آغسطس من عام ٢٠١٨.
٢. التحقق من جاهزية الحكومة العراقية لأهداف التنمية المستدامة ككل، مع التركيز على هدف التنمية المستدامة الأول المعني بالحد من الفقر من خلال مراجعة أعمال الفريق التخصصي الأول المعني بالحد من الفقر لإجراء المراجعة المعمقة لجاهزية الحكومة لأهداف التنمية المستدامة.

٣. مراجعة الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر ٢٠١٨-٢٠٢٢ كعينة رئيسية لإجراء المراجعة المعمقة لجاهزية الحكومة لأهداف التنمية المستدامة.

٤. مراجعة خلاصة خطة التنمية الوطنية للعراق ٢٠١٨-٢٠٢٢.

مشكلة المراجعة :

إستناداً إلى رؤية ورسالة الديوان التي جاءت في إستراتيجية ديوان الرقابة المالية الإتحادي(٢٠١٨-٢٠٢٢) في إنجاز أعمال رقابية موثوقة على وفق معايير الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لتقديم مساهمات قيمة في بناء مؤسسات فعالة تستجيب لأهداف التنمية المستدامة بهدف إحداث فارق في حياة المواطنين، وبناءً على توجهات الحكومة العراقية بإعتماد اهداف التنمية المستدامة في خطط العمل السنوية لجميع الوزارات والمحافظات والجهات غير المرتبطة بوزارة، تقرر قيام الديوان بإجراء مراجعة لجاهزية الحكومة العراقية لأهداف التنمية المستدامة من خلال خطة ركزت على مراجعة الخطوات والإجراءات التي قامت بها الحكومة العراقية في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة (٢٠١٥ -٢٠٣٠).

المنهج المتبع:

تم إستخدام أنموذج الخطوات السبع كدليل عمل لمراجعة الجاهزية الذي أوصت به المنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا والمحاسبة(انتوساي).

فيما يأتي إستعراض لجاهزية الحكومة العراقية لأهداف التنمية المستدامة من خلال الفقرات الآتية :

١. الإلتزام السياسي :

إتخذت الحكومة العراقية مجموعة من الخطوات والإجراءات في مجال الإلتزام الطوعي بأهداف التنمية المستدامة، وفيما يلي اهم النتائج التي توصل إليها فريق المراجعة عند مراجعة هذه الإجراءات :

أ. إقامة المؤتمر :

تم عقد عدد من مؤتمرات لأعداد خارطة طريق في اطار تنموي مستدام المؤتمر العلمي الاول عقد يوم ٢٠١٦/١١/٢٤ تحت شعار العراق ٢٠٣٠ .. المستقبل الذي نصبو اليه .. وشارك في المؤتمر نخبة من الباحثين من خلال مجموعة من البحوث المهمة حسب محاور المؤتمر، وسعى المؤتمر الى تبني مشروع وطني يسمح بدمج غايات واهداف التنمية المستدامة في الخطط الوطنية وقياس التقدم استناداً الى المؤشرات المعتمدة دولياً.

ب. تشكيل اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة :

إستناداً إلى أمر وزاري صادر عن وزارة التخطيط تم تشكيل اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة برئاسة وزير التخطيط وعضوية ممثلين عن بعض الوزارات المعنية بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة فضلاً عن ممثل عن مكتب رئيس الوزراء والأمانة العامة لمجلس الوزراء، وتهدف هذه اللجنة إلى دراسة الأهداف والغايات والمؤشرات الدولية ورصد الأهداف وإعداد تقرير وطني حول الإنجازات المتحققة عن طريق الفرق التخصصية.

ج. تشكيل الفرق التخصصية :

إستناداً إلى أمر وزاري صادر عن وزارة التخطيط تم تشكيل الفرق التخصصية التابعة إلى اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، وبلغ عدد الفرق التخصصية(١٠) فرق ، وقد تم تكليف هذه الفرق بدراسة أهداف وغايات التنمية المستدامة(٢٠١٥-٢٠٣٠) وتوطين المؤشرات على وفق الأهداف والغايات الوطنية.

د. تشكيل خلية متابعة نتائج التقرير الوطني لتحقيق أهداف التنمية المستدامة:

إستناداً إلى كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء تم تشكيل خلية متابعة نتائج التقرير الوطني لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأرفق في الكتاب الأمر الديواني المرقم(١٩) لسنة ٢٠١٦ المتضمن تشكيل هذا الفريق برئاسة وزير التخطيط وعضوية (٢٩) عضو من الوزارات الحكومية وممثلين عن القطاع الخاص ومنظمات غير حكومية، وتتولى الخلية متابعة نتائج التقرير الوطني لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لبلورة صيغ القرارات والسياسات والإجراءات اللازمة لتحقيقها.

هـ. لجان التنمية المستدامة في المحافظات :

تم تشكيل لجان التنمية المستدامة في المحافظات يرأسها المحافظ ومعاون المحافظ وفي عضويتها ممثل عن وزارة التخطيط وزارات ومنظمات مجتمع مدني وممثلين عن القطاع الخاص، تهدف إلى رصد الانجاز المتحقق عن طريق المحافظات ورفع تقاريرها إلى اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة.

شكل رقم (٣) هياكل التنمية المستدامة في العراق

و. إصدار الخطط الإستراتيجيات الوطنية :

قدمت اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة تقريراً تحت عنوان(الاطار العام لأجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في العراق) بينت من خلاله رؤية العراق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال رؤية طويلة المدى ستنفذ ضمن ثلاث خطط تنموية اولها ٢٠١٨-٢٠٢٢ لتحقيق اجندة التنمية المستدامة، وفي هذا الإطار تم إعداد عدد من الاستراتيجيات التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

أولاً : إطلاق خلاصة خطة التنمية الوطنية :

بموجب كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء وقرار عن مجلس الوزراء تم إقرار خطة التنمية الوطنية للسنوات(٢٠١٨-٢٠٢٢)، أرفق في كتاب الأمانة العامة خلاصة

خطة التنمية الوطنية والتي تضمنت محاور متعددة، وأهمها(المدخل، الاطار العام، الاقتصاد الكلي، الأهداف الإنمائية القطاعية للخطة).

ثانياً : إطلاق إستراتيجية التخفيف من الفقر(٢٠١٨-٢٠٢٢) :

- أصدر العراق هذه الإستراتيجية في ضوء اتفاق التعاون المشترك بين الوزارة والبنك الدولي حول مشروع سياسات التخفيف من الفقر في إطار الجهود لتحقيق التنمية المستدامة.
- إن الهدف الأساس من هذه الاستراتيجية، (يكمن في تقليص معدلات الفقر من خلال تحويل الفقراء إلى أشخاص منتجين، وتعطي الإستراتيجية الأولوية لزيادة دخل الفقراء، من خلال توفير فرص العمل المستدام والقروض الميسرة لهم، وتيسير اندماجهم في سوق العمل المنظم في إطار يحفزه السوق، وبهذا فهي تقوم على الكفاية والاستدامة في تحسين أوضاع الفقراء.
- تستهدف الإستراتيجية خفض نسبة الفقر في البلاد بمقدار(٢٥%) حتى عام ٢٠٢٢، من خلال الإسهام في تحسن المستوى التعليمي والأوضاع الصحية والمعيشية والحماية من المخاطر والتمكين من أجل تحويل الفقراء إلى منتجين مندمجين اقتصادياً واجتماعياً.

شكل رقم (٤)

بنية إستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق ٢٠١٨ – ٢٠٣٠

شكل (3-1): بنية إستراتيجية التخفيف من الفقر 2018 - 2022

| | | المحصلات | | الانشطة |
|---|---|---|---|---|
| خفض الفقر بنسبة %25 2022 | › | دخل أعلى ومستدام من العمل للفقراء | › | 7 |
| | | تحسن المستوى الصحي | › | 4 |
| | | نشر وتحسن تعليم الفقراء | › | 6 |
| | | سكن ملائم وبيئة مستجيبة للتحديات | › | 5 |
| | | حماية اجتماعية فعالة للفقراء | › | 6 |
| | | الانشطة المستجيبة للطوارى | › | 4 |
| | | 6 | | 32 |

المصدر : إستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق ٢٠١٨ – ٢٠٣٠

ثالثاً : خطط وإستراتيجيات أخرى تستهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، منها :

- خطة وطنية لإعادة الاعمار والتنمية في المحافظات المتضررة جراء العمليات الارهابية والحربية كخارطة طريق ورؤية الحكومة العراقية لإدارة ومعالجة الازمة بكل ابعادها في هذه المحافظات.
- اطلاق استراتيجية لمعالجة وتأهيل السكن العشوائي بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية.
- وثيقة وطنية للسياسات السكانية في العراق.
- سياسة حماية الطفولة.
- استراتيجية وطنية للشباب ٢٠١٦- ٢٠٢٦.
- استراتيجية للتربية والتعليم ٢٠١٠- ٢٠٢٠.
- استراتيجية تطوير القطاع الخاص ٢٠٣٠.

**٢.** نشر الوعي بتحقيق أهداف التنمية المستدامة :

إن نجاح تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب أن يتم نشر الوعي بأهميته وفائدته للأجيال القادمة، عليه فسيتم في هذه الفقرة تناول نتائج مراجعتنا فيما يتعلق بجهود الحكومة في نشر الوعي بأهداف التنمية المستدامة :

أ. التوجيه بإعتماد أهداف التنمية المستدامة في الخطط الوطنية :

قامت الأمانة العامة لمجلس الوزراء بتوجيه جميع الوزارات والمحافظات والجهات غير المرتبطة بوزارة لتوجيههم باعتماد أهداف التنمية المستدامة في خطط عملهم السنوية وتوفير المؤشرات التي تعكس تحقيق أهدافها وغاياتها وتفعيل اللجان المحلية في المحافظات بالتنسيق والتعاون المباشر مع اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة التي تأخذ على عاتقها تحقيق الأهداف.

ب. تم إصدار أوامر إدارية في وزارة التخطيط لإيفاد عدد من الموظفين من الوزارة إلى محافظات البصرة وميسان وبابل والديوانية وذلك لمتابعة توطين أهداف التنمية المستدامة في المحافظات وخطط مشاريعها التنموية:

جدول رقم (٣) ايفاد لغرض نشر الوعي

| ت | التفاصيل |
|---|---|
| ١ | إيفاد (٣) موظفين إلى محافظتي بابل والديوانية |
| ٢ | إيفاد (٣) موظفين إلى محافظتي البصرة وميسان |

جـــ. خطة النشر والإعلام الخاصة بإستراتيجية التخفيف من الفقر(٢٠١٨ -٢٠٢٢):-

وضعت إستراتيجية التخفيف من الفقر من ضمن خططها إعداد خطة للنشر والإعلام تتضمن مطبوعات، برامج تلفزيونية وإذاعية وتطوير الموقع الإلكتروني، ولكن لم يتم البدء بالإعداد لهذه الخطة لغاية تأريخ إعداد هذا التقرير.

٣. المسؤولية، الموارد، والمساءلة.

في أدناه أهم نتائج مراجعتنا لخطط تمويل مشاريع التنمية المستدامة فضلاً عن مسؤوليات تنفيذها والمسائلة:

أ. تم توجيه جميع الوزارات والمحافظات والجهات غير المرتبطة بوزارة بإعتماد أهداف التنمية المستدامة في خطط عملهم السنوية وتوفير المؤشرات التي تعكس تحقيق أهدافها وغاياتها وتفعيل اللجان المحلية في المحافظات بالتنسيق والتعاون المباشر مع اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة التي تأخذ على عاتقها تحقيق الأهداف، عليه فقد وضعت الأمانة العامة لمجلس الوزراء المسؤولية على تلك الوزارات والجهات باعتماد أهداف التنمية المستدامة.

ب. إن تشكيل اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة واللجان التخصصية وغيرها من اللجان قد منح وزارة التخطيط الصلاحية لتوحيد الجهود والتنسيق وإعداد الإستراتيجيات والخطط الوطنية بمشاركة ممثلين عن الوزارات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

ج. إن تخصيص الموارد للمشاريع على وفق الخطط الوطنية تم من خلال الخطط الوطنية نفسها، فقد حددت الجهات الممولة لتلك المشاريع، وفي أدناه خطة الحكومة لتمويل مشاريع استراتيجية التخفيف من الفقر وكما ورد ذلك في إستراتيجية التخفيف من الفقر(٢٠١٨-٢٠٢٢):

أولاً : التمويل من الموازنة العامة للدولة : ويعد ممول رئيسي للمشاريع المدرجة في استراتيجية التخفيف من الفقر.

ثانياً : التمويل الدولي : فقد تم عرض أنشطة الإستراتيجية على ممثلي المنظمات الدولية والجهات المانحة الأخرى، ويبدو إن إمكانية التمويل متاحة في ضوء الدعم الدولي لجهود إعادة الإعمار، (نص ما ورد في الاستراتيجية).

ثالثاً : الصندوق الاجتماعي للتنمية : يجري العمل بشكل موازي حالياً على تأسيس الصندوق الاجتماعي للتنمية كأداة وطنية مباشرة لتنفيذ أهداف الإستراتيجية، وسيجري انشاء الصندوق الذي من المتوقع أن يباشر العمل في عام ٢٠١٨ بمساعدة فريق فني وقرض حكومي من البنك الدولي في العام الأول للتأسيس بحوالي(٥٠) مليون دولار. وستتضمن أنشطة الصندوق الخدمات المالية وغير المالية ومشاريع البنية المجتمعية، بحيث يكون الصندوق أداة لاجتذاب شركاء التنمية والمنح والقروض الدولية من حكومات وجهات دولية مانحة.

٤. إعداد تنفيذ الأهداف.

ويتم في هذه الفقرة إستعراض نتائج مراجعة إجراءات الحكومة فيما يتعلق بإعداد الأهداف وتنفيذها، وفي أدناه اهم نتائج مراجعتنا :

أ. تبنت الحكومة أهداف التنمية المستدامة من خلال توزيع جميع تلك الأهداف الـ(١٧) على الفرق التخصصية، وفي أدناه توضيحاً لذلك :

جدول رقم (٤) توزيع أهداف التنمية المستدامة على الفرق التخصصية

| اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة<br>الربط ما بين الأهداف الوطنية وأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ | | | |
|---|---|---|---|
| ت | الفرق التخصصية | الأهداف والغايات | أهداف التنمية المستدامة |
| ١ | فريق القضاء على الفقر | ١ – ٢ – ٤ – ٨ – ١٠ – ١١ | الهدف١: القضاء على الفقر<br>الهدف ٢: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي<br>الهدف ٣: الصحة الجيدة والرفاه |
| ٢ | فريق إستدامة موارد البيئة | ٦ – ١٣ – ١٤ –١٥ | |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٣ | فريق الإقتصاد الأخضر | ٧ – ٨ – ٩ – ١٢ | الهدف ٤: ضمان التعليم الجيد<br>الهدف ٥: تحقيق المساواة بين الجنسين<br>الهدف ٦: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع<br>الهدف ٧ – ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة<br>الهدف ٨: تعزيز النمو الاقتصادي<br>الهدف ٩: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود<br>الهدف ١٠: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان<br>الهدف ١١: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع<br>الهدف ١٢: الاستهلاك و الإنتاج المسؤولين<br>الهدف ١٣: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ<br>الهدف ١٤: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية<br>الهدف ١٥: حماية النظم الإيكولوجية البرية<br>الهدف ١٦: السلام والعدل والمؤسسات<br>الهدف ١٧: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية |
| ٤ | فريق المدن والمستوطنات البشرية | ١١ | |
| ٥ | فريق عمل التنمية البشرية | ٤ – ٥ | |
| ٦ | فريق السكان والتنمية | ٣ | |
| ٧ | فريق التثقيف والتوعية | – | |
| ٨ | فريق الحكم الرشيد | ١٦ | |
| ٩ | فريق الإحصاءات والمعلومات | – | |
| ١٠ | فريق لجنة الخبراء | – | |

ب. من خلال مراجعة الخطط والإستراتيجيات الوطنية يتبين بأن هنالك ترابط فيما بينها وما بين أهداف التنمية المستدامة، ومنها إستراتيجية التخفيف من الفقر وخلاصة خطة التنمية الوطنية.

**٥.** برنامج القياس والمراقبة :

تم إعداد استراتيجية الحد من الفقر لتحقيق عدد من اهداف التنمية المستدامة الواردة في اجندة ٢٠٣٠ وفي مقدمة هذه الاهداف تحقيق الهدف الاول في غايتيه الاولى والثانية وذلك

من خلال تنفيذ انشطة وبرامج الاستراتيجية فضلا عن برامج وطنية اخرى تحقق بمجملها تخفيض نسبة الفقر بواقع (٢٠%) خلال السنوات الخمس الاولى من عمر الاستراتيجية لتستمر بعد ذلك بنهج تصاعدي وصولا لتخفيض نسبة الفقر الى(٧٥%) في عام ٢٠٣٠ وهو المستهدف الوطني لتخفيف الفقر في العراق وفق رؤية الجهات القائمة على اعداد الاستراتيجية.

٦. خط الأساس والمؤشرات.

في هذه الخطوة تم مراجعة إجراءات الحكومة فيما يتعلق بالمؤشرات والبيانات الخاصة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفي أدناه أهم الاستنتاجات والتوصيات على وفق هذه الخطوة :

أ. تم تشكيل عدد من اللجان للعمل على مشروع مسح رصد وتقويم الفقر في العراق، وهو مشروع تعمل وزارة التخطيط بالتعاون مع البنك الدولي على إعداده في العراق، ويتضمن مسح لمؤشرات الفقر في العراق، وتتضمن اللجان المبينة في أدناه :

- اللجنة الفنية.
- اللجنة المالية.
- فريق التوريدات.
- اللجنة الإدارية.
- فريق تكنولوجيا المعلومات.
- لجنة المشتريات.
- لجنة تحديد الأسعار.
- لجنة الفحص.
- فريق تحليل بيانات المشروع.
- فريق طبع الاستمارة والتقارير.
- فريق تأهيل البيانات.
- فريق إنتاج الإحصاءات الرسمية.

ب. هنالك إتفاقية تعاون موقعة ما بين الحكومة العراقية مع البنك الدولي للعمل على مشروع مسح رصد وتقويم الفقر في العراق.

ج. هنالك إتفاقية تعاون موقعة ما بين الحكومة العراقية مع البنك الدولي لتمويل مشروع مسح رصد وتقويم الفقر في العراق.

٧. ترتيبات الإبلاغ والمراقبة.

في هذه الخطوة تم مراجعة خطط الحكومة فيما يتعلق بالإبلاغ ومراقبة أهداف التنمية المستدامة، وفي أدناه أهم النتائج على وفق هذه الخطوة :

أ. تخطط وزارة التخطيط لتقديم تقرير الإستعراض الطوعي لأهداف التنمية المستدامة وذلك على وفق دليل الإستعراض الطوعي التابع للأمم المتحدة في عام ٢٠١٩.

ب. تعمل وزارة التخطيط على مفاتحة وزارة الخارجية لغرض قيام وزارة الخارجية بالإجراءات اللازمة لتمكين وزارة التخطيط من نشر تقريرها بخصوص الإستعراض الطوعي بأهداف التنمية المستدامة.

ج. هنالك توجه لدى الجهاز المركزي للإحصاء إلى إجراء المسح الإجتماعي والإقتصادي في العراق في عام ٢٠١٩، وسيتضمن هذا المسح نتائج التقدم المحرز في مجالات التنمية المستدامة ومن ضمنها الفقر في العراق.

## المبحث الثالث : أنموذج مقترح لمراجعة أهداف التنمية المستدامة :

سبق وإن بينا فيما سبق فأن لأجهزة الرقابة العليا مسؤولية في مراجعة جاهزية الحكومة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتم إعتماد أنموذج الخطوات السبع لمراجعة جاهزية العراق في هذا المجال، ويمكن اعتماد هذا الأنموذج من قبل أي جهاز رقابة أعلى للتحقق من جاهزية حكوماتها للأهداف العالمية، وسيتم في هذا المبحث إقتراح أنموذج لمراجعة جاهزية الحكومة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

### ١. إجراءات جهاز الرقابة الأعلى في مراجعة الجاهزية :

لكل جهاز رقابة أعلى حرية تقرير الأنشطة التي سيضطلع بها فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، وتتفاوت إمكانية مراجعة الأنشطة المختلفة للحكومة من خلال إجراء مراجعة الجاهزية وتدقيق الأداء، والمراقبة، أو خبراء المقابلات، ويرتبط كل من هذه الأنشطة المحددة بالمسألة الرئيسية المتعلقة بالتوقيت، متى يكون الوقت الأمثل من حيث التأثير على أداء العمل ونشر النتائج في تقرير المراجعة.

ويمكن تقسيم أعمال مراجعة الجاهزية التي يمكن أن يقوم بها الجهاز الأعلى للرقابة بشأن السياسات الوطنية للتنمية المستدامة على النحو التالي:

الشكل (٥) أنموذج المراجعة

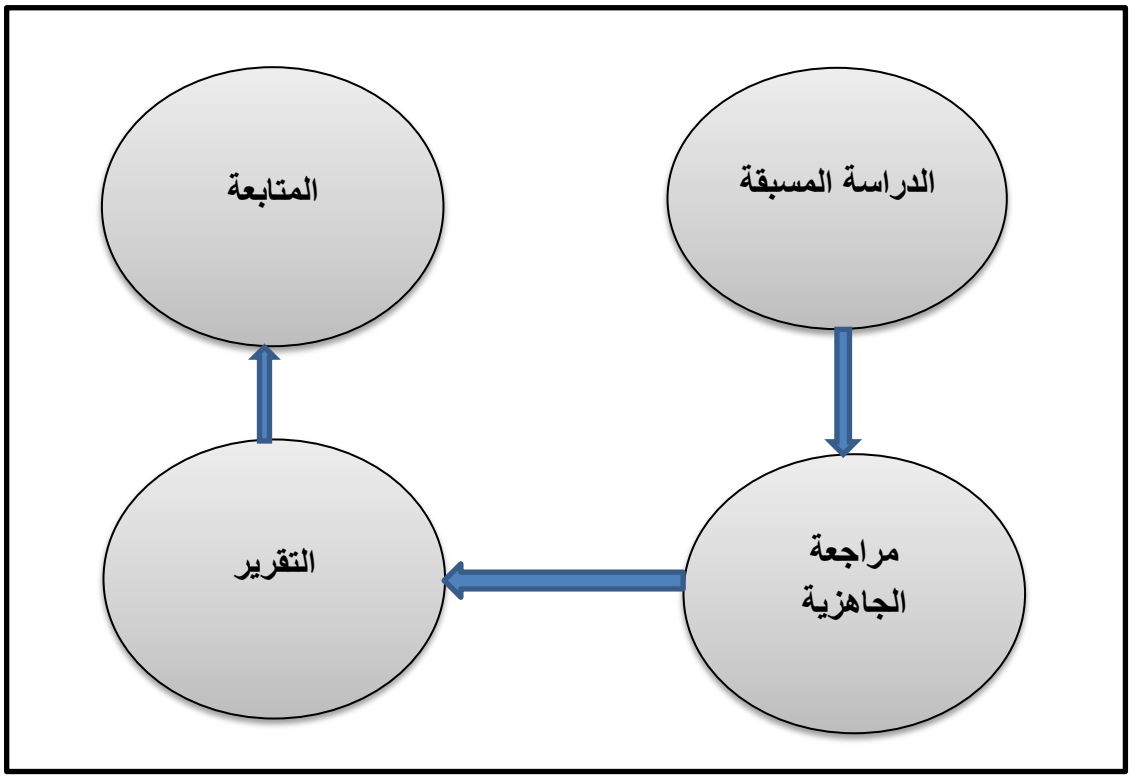

**٢. الدراسة المسبقة :**

ومن أجل اكتساب المعرفة الكافية بجهود أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني ينبغي أن يكون هنالك دراسة مسبقة للجهود الوطنية، ومن الخطوات الأساسية للدراسة التمهيدية المسبقة هي ما يأتي :

أولاً : التحقق مما إذا كانت أدمجت الحكومة اهداف التنمية المستدامة ضمن خططها السنوية الخاصة فضلاً عن فيما إذا كانت هنالك جهة معينة داخل الحكومة أوكلت لها مسؤولية قيادة وتنسيق الجهود على مستوى الدولة ككل، ولا توجد شكل معين لهذه الخطط وإنما يكون لكل حكومة شكلاً معيناً من الإلتزام أو التخطيط لتحقيق الأجندة العالمية.

ثانياً : التحقق مما إذا كانت الحكومة الوطنية قد حددت الأولويات الوطنية ما بين أهداف التنمية المستدامة الـ(١٧) هدف فضلاً عن تحديد الغايات ما بين(١٦٩) هدفاً فرعياً في الخطط الوطنية الخاصة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومن أجل وصف هذه العناصر، من الضروري أجراء الآتي:

- مراجعة المواقع الإلكترونية الرسمية للمنظمات الدولية المعنية بالتنمية المستدامة ومن أهمها الأمم المتحدة ومواقعها الرسمية الأخرى فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة لمعرفة وفهم خطة عام ٢٠٣٠.
- التحقق من المعلومات الحكومية الأساسية وتحديد الجهات الحكومية الأساس المسؤولة عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلد والهيئات الحكومية المشاركة في إعداد تنفيذ تلك الأهداف.
- تحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين الذين لديهم معلومات ذات صلة عن أهداف التنمية المستدامة في البلد والاتصال بهم، وتشارك في معظم البلدان مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة غير الحكوميين، مثل الهيئات المهنية، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الإقليمية، والقطاع الخاص.
- مقابلة مدراء الحكومة المعنيين بالجاهزية وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

- إمكانية مقابلة أصحاب المصلحة الآخرين(ممثلون عن الأمم المتحدة والمجتمع المدني والأكاديميون وقادة الأعمال على سبيل المثال) لجمع المعلومات حول موضوع التدقيق[٨].

ثالثاً : بعد الإجابة على هذه الأسئلة واكتساب فهم لكل من العناصر المذكورة أعلاه، يمكن للجهاز الرقابي تحديد نطاق مراجعة الجاهزية، وينبغي أن يقرر المدقق أيضا الكيانات التي يتعين تغطيتها أثناء المراجعة. ويمكن أن تشمل هذه الكيانات كيانات على المستوى الوطني مثل وزارة تنسيقية أو وزارات أخرى، ووكالات على المستوى الوطني والمحلي (الفرعي). ولتحديد النطاق، ينبغي أن ينظر المراجع في الأسئلة التالية:

- ما هو الغرض من مراجعة الجاهزية؟
- ما الذي نرغب في تحقيقه في نهاية عملية المراجعة؟
- ما هي المعلومات المطلوبة لتحديد مستوى جاهزية الحكومة لأهداف التنمية المستدامة؟
- ما هي المخاطر والضعف ومكونات الحوكمة الرشيدة التي ينبغي النظر فيها للمراجعة فيما يتعلق بجاهزية الحكومة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟
- كيف ينبغي التحقيق بعمق في موضوع المراجعة (مع مراعاة هدف المراجعة والوقت والموارد المتاحة)؟

**٣. الخطوات السبعة لمراجعة الجاهزية :**

كل حكومة يمكنها أن تضع أهدافها الوطنية الخاصة بها، استنادا إلى ظروفها الوطنية، وستقرر في كيفية إدماج هذه الأهداف العالمية ضمن عمليات التخطيط والسياسات والاستراتيجيات الوطنية. وهذا يمكن الحكومات من اتخاذ خيارات محددة لسياقها الوطني الخاص، وفي الوقت نفسه يدل على تحمل المسؤولية عن اتخاذ الخيارات وتحديد الأولويات.

---

[٨] أن مقابلة اصحاب المصلحة الخارجيين يكون على وفق الصلاحيات القانونية للجهاز الرقابي، وذلك لكون إن هنالك العديد من الأجهزة الرقابية العليا التي تحددها قوانينها الوطنية

وفي أدناه استعراضاً للخطوات السبعة لمراجعة الجاهزية :

أ. **الإلتزام السياسي :**

- التحقق من الإلتزام ونوعيته للحكومة.
- التحقق من علاقة الحكومة بأصحاب المصالح.
- التحقق من دمج أصحاب المصلحة في الخطة الوطنية.
- التحقق من الجهات الفاعلة التي ستتولى القيادة.
- التحقق من تنسيق الجهود.

ب. **بناء الوعي العام :**

- ما هي الطريقة التي يشارك بها القطاع الخاص؟
- ما هي الطريقة التي تشارك بها الحكومات المحلية والإقليمية؟
- ما هي الطريقة التي تشارك فيها المنظمات غير الحكومية؟
- ما هي المنظمات غير الحكومية المدرجة؟ وهل تشارك هذه المنظمات غير الحكومية في التخفيف من وطأة الفقر وحماية حقوق المرأة أو حماية حقوق الطفل؟ أو المنظمات غير الحكومية المشاركة في حماية البيئة أو الاستدامة أو تغير المناخ؟

ج. **تخصيص المسؤولية و الموارد :**

- هل هناك هيئة مسؤولة عن تنسيق مختلف مبادرات التنمية المستدامة في البلد؟
- هل هناك تقسيم واضح للمسؤوليات لتحقيق الأهداف؟ إ
- اذا كان أكثر من وزارة / إدارة / وكالة مسؤولة عن تحقيق هدف معين، هل من الواضح حقا للوزارات كيفية التعامل مع الهدف ومن المسؤول عن ماذا؟
- من الواضح كيف ومتى يجب على الطرف المسؤول (ينبغي) أن يقدم تقريرا عن التقدم المحرز في تحقيق / تنفيذ؟ هل يتلقى البرلمان تقريرا عن التقدم ومدى تكرار ذلك؟

د. **إعداد الخطط وتعريف كيف يمكن تحقيق الأهداف :**

ويمكن أن تكون الأسئلة ذات الصلة في المراجعة كما يلي:

- هل يتم وضع خطط / برامج سياسات ملموسة؟
- ما هي الأهداف التي لا تتوفر لها خطط بعد؟
- كيف تخطط الحكومة لقياس / متابعة التقدم المحرز في النتائج؟
- هل هناك أهداف / مؤشرات ملموسة وقابلة للقياس وكيف تخطط الحكومة لقياس الأهداف؟
- هل تفكر الحكومة في الحاجة إلى استثمارات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
- في أي طريق؟ هل لدى حكومتكم أيضا خطة تصف الموارد المطلوبة؟

ويمكن أن تكون أسئلة إضافية بشأن هدف أو هدفين محددين لأهداف التنمية المستدامة كما يلي:

- كيف تخطط الحكومة لتحقيق هدف معين من أهداف التنمية المستدامة (أو إحدى الأولويات الوطنية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة؟) كيف ستتصدى للمشكلة في السنوات القادمة؟
- مع أي الأطراف سوف تتعاون لتحقيق الهدف؟
- التحدث مع أصحاب المصلحة الذين يشاركون (ولا يشاركون، ولكن ربما ينبغي أن يكونوا) في تنفيذ الخطط وسؤالهم عن مدى شعورهم تجاه مشاركتهم في تخطيط وتحقيق هدف أهداف التنمية المستدامة هذا. هل يشعرون بجدية؟ هل صوتهم مهم؟

**ه. تصميم وإنشاء الأنظمة لقياس ومراقبة أهداف التنمية المستدامة الرئيسية والفرعية:**

- كيف تخطط حكومتكم لقياس التقدم المحرز في جدول أعمال التنمية المستدامة؟
- ما هي الأطراف المعنية بالقياس؟ هل هذه مسؤولية الوزارات؟
- ما هو دور / مهمة الوكالة الإحصائية(جهاز الإحصاء الوطني) ؟ هل يعرف الأخير ما هو متوقع منهم؟
- كم مرة سيتم قياس التقدم وما يحدث مع نتائج القياسات؟
- اسأل ممثلي الحكومة ووكالة الإحصاء(جهاز الإحصاء الوطني) الخاصة بك إذا كانوا يتوقعون أي مشاكل في جمع وقياس البيانات أو المعلومات ذات الصلة. اسأل لماذا لا توجد بيانات متاحة لأهداف معينة وكيف ستعالج ذلك في المستقبل.
- هل لدى الوكالة الإحصائية(جهاز الإحصاء الوطني) موازنة / قدرة كافية لتنفيذ مهامها؟
- هل الهيئة الإحصائية مستقلة؟ وهل تقدم تقارير أيضا عن نتائج أقل إيجابية بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة للبرلمان والمجتمع؟
- هل تقرير مراقبة أهداف التنمية المستدامة (والبيانات) مفتوح للجمهور العام؟

و. **وضع خط أساس :**

ويمكن أن تكون الأسئلة ذات الصلة كما يلي:

- هل كان هناك قياس خط الأساس تنفيذها قبل بدء جدول الأعمال ؟ يمكنك أيضا البحث عن تقرير سابق عن الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكن استخدام خط الاساس (أو في جزء من أهداف التنمية المستدامة التي تتداخل مع أهداف الألفية، هذا التقرير النهائي) للحكم على التقدم المحرز من خلال دورة حياة أهداف التنمية المستدامة. إنها نقطة البداية لقياس التقدم.
- ما هي الأهداف(الهامة) التي تفتقر اليها البيانات أو المعلومات؟ اسأل الوكالة الإحصائية(جهاز الإحصاء الوطني) عن سبب عدم توفر بيانات أو معلومات أو ما يمكن القيام به لجمعها.
- هل المعلومات الواردة متماسكة مع بيانات أو معلومات أخرى، على سبيل المثال من الأمم المتحدة أو البنك الدولي أو المنظمات غير الحكومية؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك، فكيف يمكن تفسير الاختلافات؟

ز. **ترتيبات المراقبة والإبلاغ :**

وتركز هذه الخطوة على عملية المراقبة والإبلاغ. ويمكن معالجة الأسئلة التالية:

- كيف يتم مراقبة التقدم والنتائج وما هي الأطراف المشاركة في هذه العملية؟
- متى وكيف تريد الحكومة التقييم؟
- أي الأطراف سوف تشارك في التقييم؟

**٤. كتابة تقرير المراجعة :**

إن كتابة التقرير الرقابة لمراجعة أهداف التنمية المستدامة هو أمر متروك للجهاز الرقابي العالي لاتخاذ قراره الخاص بشأن السؤال الهام(متى يتم الإبلاغ عن نتائج مراجعة الجاهزية؟)، أن تقارير الجاهزية عن أهداف التنمية المستدامة من قبل الأجهزة العليا للرقابة يمكن أن تعطي صورة واضحة عن جهود الحكومة لتحقيق الأهداف العالمية.

وفيما يلي أنموذج مقترح(هيكلية) لكتابة تقرير المراجعة لجاهزية الحكومة لأهداف التنمية المستدامة :

شكل رقم (٦) هيكلية تقرير مراجعة الجاهزية

**أسم الجهاز الرقابي**
**الدائرة التي يصدر عنها التقرير**
**العـــدد :**
**التأريخ :**

إلى / الجهة التي سيوجه إليها التقرير (البرلمان ، الحكومة ،.... ألخ) .
م/ عنوان التقرير (تقرير مراجعة الجاهزية .....)

بعد التحية ..

قمنا بإجراء مراجعة لجاهزية الحكومة ..... بأهداف التنمية المستدامة طبقاً لمقتضيات القانون .....(أسم قانون الجهاز الرقابة الأعلى ....) والتشريعات المرعية الاخرى وعلى وفق القواعد والأعراف المعتمدة في هذا المجال، في أدناه نستعرض نتائج وإستنتاجات وتوصيات عملية المراجعة :-

الرسالة الأساس لمراجعة الجاهزية ..

يتم كتابة رسالة رئيسية مقتضبة عن عملية مراجعة أهداف التنمية المستدامة والجهات التي تستهدفها، والأهم إيضاح الأثر الذي يمكن أن يحدثه هذا التقرير في تحسين حياة المواطنين.

مشكلة المراجعة :

تثبيت مشكلة المراجعة أو الحالة التي يتناولها تقرير المراجعة..

نطاق المراجعة :

وفي هذه الفقرة يتم تثبيت نطاق المراجعة، وهي الحالات التي تناولتها عملية المراجعة والفترة التي تغطيها.

المنهج المتبع:

تم استخدام أنموذج الخطوات السبع كدليل عمل لمراجعة الجاهزية الذي أوصت به المنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا والمحاسبة(آنتوساي).

وفيما يأتي إستعراض لجاهزية الحكومة العراقية لأهداف التنمية المستدامة من خلال الفقرات الآتية :

٨. الإلتزام السياسي :

أتسعراض الخطوات التي أتخذتها الحكومة أو مجموعة الخطوات والإجراءات في مجال الإلتزام الطوعي بأهداف التنمية المستدامة، أستعراض النتائج التي توصل إليها فريق المراجعة عند مراجعة هذه الإجراءات.

٩. نشر الوعي بتحقيق أهداف التنمية المستدامة :

يدون في هذه الفقرة نتائج عملية المراجعة فيما يتعلق بجهود الحكومة في مجال رفع الوعي بأهداف التنمية المستدامة.

١٠. المسؤولية، الموارد، والمساءلة.

في هذه الفقرة يتم تدوين نتائج المراجعة لخطط تمويل مشاريع التنمية المستدامة فضلاً عن مسؤوليات تنفيذها والمسائلة.

١١. إعداد تنفيذ الأهداف.

ويتم في هذه الفقرة إستعراض نتائج مراجعة إجراءات الحكومة فيما يتعلق بإعداد الأهداف وتنفيذها..

١٢. برنامج القياس والمراقبة :

ويتم في هذه الفقرة إستعراض نتائج مراجعة إجراءات الحكومة فيما يتعلق بعملية القياس والمراقبة..

١٣. خط الأساس والمؤشرات.

في هذه الخطوة تم مراجعة إجراءات الحكومة فيما يتعلق بالمؤشرات والبيانات الخاصة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١٤. ترتيبات الإبلاغ والمراقبة.

في هذه الخطوة تم مراجعة خطط الحكومة فيما يتعلق بالإبلاغ ومراقبة أهداف التنمية المستدامة ..

١٥. الإستنتاجات والتوصيات :

في هذه الفقرة يتم بيان أهم الأستنتاجات والتوصيات التي جاءت نتيجة أعمال المراجعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في العراق :

الإستنتاجات :

أ. ....

ب. ....

ج. ....

التوصيات :

أ. ....

ب. ....

ج. ....

توقيع رئيس الجهاز الرقابي الاعلى

**٥. المتابعة :**

أقرت معايير الأنتوساي التي أصدرتها المنظمة الدولية لأجهزة الرقابة المالية العليا والمحاسبة(أنتوساي) بأن تتكون عملية التدقيق مراحل متعددة، وإن مرحلة المتابعة هي احدى المراحل الأساسية لعملية التدقيق، وعملية المراجعة ليست إستثناء، فمن المهم أن تتم عملية متابعة للملاحظات الواردة ضمن تقرير المراجعة لكي يحقق التقرير الأهداف التي يسعى إليها.

## الفصل الرابع

## الإستنتاجات والتوصيات

يتم في هذا الفصل إستعراض أهم إستنتاجات البحث وتوصياته:

### المبحث الأول : الإستنتاجات

١. إن تبني الأمم المتحدة للأجندة الدولية وحشد الجهود لجميع دول العالم من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ يمكن أن يؤدي إلى تحسين حياة المواطنين والقضاء على الفقر والجوع في تلك البلدان.
٢. لا يمكن لأجهزة الرقابة العليا أن تقوم بدورها في مراجعة الأجندة الدولية من دون إعداد خلال إعداد خطط رقابية على مدى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠.
٣. يمكن لأجهزة الرقابة العليا التخلي قليلاً عن أساليب الرقابة التقليدية وإجراء أعمال مراجعة لجاهزية الحكومة لأهداف التنمية المستدامة، وذلك لكون انواع الرقابة التقليدية تتطلب أن تكون هنالك مشاريع أحداث إقتصادية منفذة ليتسنى للمدقق إجراء أعمال التدقيق، في حين إن الأجندة الدولية تتطلب إجراء مراجعة لخطط غير منفذة.
٤. يعد أنموذج الخطوات السبعة من الأساليب الفعالة التي تمكن جهاز الرقابة الأعلى من إجراء مراجعة لجاهزية الحكومة لأهداف التنمية المستدامة.

٥. إن تحقيق الحكومة لأهداف التنمية المستدامة يتطلب أن يثبت جهاز الرقابة الأعلى دوره كأحد أصحاب المصالح الرئيسيين والفاعلين، وإن يتعاون مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية متى كان ذلك ممكناً من أجل تحقيق الأهداف المطلوبة.
٦. مساهمة اجهزة الرقابة العليا كشريك فاعل في مساعدة الحكومات على تحسين عملياتها ومراقبتها لأهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها لا يلغي إستقلالية الجهاز الرقابي عن السلطة التنفيذية، بل إن تدخلها يكون على سبيل النصح والإرشاد.
٧. إن الملاحظات الرقابية التي يتم تدوينها في تقرير المراجعة ينبغي أن تراعي إن إلتزام الحكومات بالأجندة الدولية يكون طوعياً وحسب الخطط والسياسات الوطنية وبما يتلائم مع ظروفها الوطنية.

**المبحث الثاني : التوصيات**

١. على أجهزة الرقابة العليا أن تلعب دورها في إحداث الفرق في حياة المواطنين من خلال تقديم النصح والإرشاد إلى الجهات الفاعلة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
٢. على أجهزة الرقابة العليا أن تلعب دورها الفاعل في التحقق من جاهزية الحكومات لأهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال إعداد خطط رقابية على مدى تنفيذ الأجندة الدولية.
٣. يمكن للجهاز الرقابي مراجعة السياسات الحكومية ومراجعة التخطيط للموارد والإجراءات التحليلية والبيانات الإحصائية وغيرها من الوسائل التي تتخذها الحكومة و التحقق من كفاءة التخطيط وملائمة وموثوقية البيانات.
٤. نوصي بأن تأخذ الأجهزة الرقابية العليا إنموذج الخطوات السبعة كأسلوب يتم إعتماده من قبلها عند إجراء مراجعة جاهزية الحكومة لأهداف التنمية المستدامة، على أن تقوم بتطويره على وفق ظروفها الوطنية.
٥. نوصي بأن يكون تدخل جهاز الرقابة الأعلى بصفته جزء من أصحاب المصالح الفاعلين دون التخلي عن إستقلاليته عن السلطة التنفيذية.
٦. نوصي بان يتم تدوين الملاحظات الرقابية في تقرير مراجعة رسمي صادر عن الجهاز الرقابي ويوجه إلى السلطة التشريعية تدون فيه الملاحظات على شكل نصائح للتحسين

وليس ملاحظات رقابية، وذلك لكون الإلتزام الحكومي بأهداف التنمية المستدامة يكون طوعياً وليس إلزاماً قانونياً.

٧. نوصي باستمرار الباحثين في الكتابة بمواضيع أهداف التنمية المستدامة وبما يسهم بتوضيح الرؤى وإيجاد الآليات الفاعلة لتحقيق أفضل مستوى من المعرفة والوعي بأهمية الأهداف الدولية في حياة المواطنين.

**المصادر :-**

**أولاً : القوانين :**

١. "الدستور العراقي" لسنة ٢٠٠٥.
٢. "قانون ديوان الرقابة المالية الإتحادي" رقم ٣١ لسنة ٢٠١١(المعدل).
٣. "قانون وزارة التخطيط" رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٩

**ثانياً :الإصدارات المهنية والرسمية :**

١. إعلان " ليما" بشأن المبادئ الأساسية للرقابة المالية، ١٩٧٧.
٢. إعلان المكسيك حول استقلالية أجهزة الرقابة العليا، ٢٠٠٧.
٣. تقرير الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ١٩٩٢
٤. البيان الختامي لمؤتمر الأنكوساي(مؤتمر المنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا والمحاسبية"آنتوساي") في أبو ظبي/ ٢٠١٦.
٥. أستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق ٢٠١٨ – ٢٠٢٢- وزارة التخطيط العراقية، ٢٠١٨.
٦. خلاصة خطة التنمية الوطنية في العراق ٢٠١٨ – ٢٠٢٢ ، وزارة التخطيط العراقية، ٢٠١٨.

**ثالثاً : الكتب :**

١. إبراهيم، أيمن عبدالسلام، **الطاقة النووية ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة،** المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، ٢٠١٥.

٢. بافضل، أحمد صالح، **الفروض الكفائية سبيل التنمية المستدامة**، الطبعة الأولى، إدارة البحوث والدراسات الإسلامية، الدوحة، ٢٠١٤.
٣. البريدي،عبدالله، **التنمية المستدامة- مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي**، الطبعة الاولى، مطبعة العبيكان، الرياض، ٢٠١٥.
٤. الإدريسي، مصطفى بن حسن، الفيلالي، عصام بن يحيى، **التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول**، جدة، جامعة الملك بن عبدالعزيز، ١٤٢٧هـ.
٥. دوجلاس موسيشيت، **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة: بهاء شاهين، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستشارات الثقافية، القاهرة، ٦٠٠٠ .
٦. ربيع، محمد عبد العزيز، "**التنمية المجتمعية المستدامة- نظرية في التنمية الإقتصادية والتنمية المستدامة**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠١٥.
٧. الأزهري، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، ط١، بيروت ، دار أحياء التراث العربي،٢٠٠١.
٨. الطاهر، قادري محمد، **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق**- الطبعة الاولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، ٢٠١٣.
٩. عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستدامة -فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**-، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٦٠٠٢ .
١٠. كلاوي، رامي لطفي، **حوار حول هدى الإسلام في التنمية المستدامة**، الطبعة الأولى، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، إدارة البحوث، دبي ،٢٠١٢.
١١. الهيتي، نوزاد، **التنمية المستدامة- الإطار العام والتطبيقات**، الأمارات العربية المتحدة نموذجاً، ابوظبي، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ٢٠٠٩.

**رابعاً : البحوث والدراسات :**

١. أبو زيد، سايح، وبغداد، شعيب، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التيسير والعلوم التجارية، ٢٠١٣.

٢. الحساني، وعد هادي،**(تفعيل عملية تدقيق ورقابة الأداء على مؤسسات البلديات لتحقيق التنمية المستدامة/** بحث تطبيقي في مديريات بلديات محافظة المثنى**)**، جامعة المثنى- كلية الإدارة والإقتصاد/ قسم المحاسبة، ٢٠١٨.

٣. حمدان، خولة حسين، وجاسم، عماد عريس، **(إنموذج مقترح لتدقيق المؤسسات الصحية لتحقيق التنمية المستدامة)**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، ٢٠١٦.

٤. ديوان الرقابة المالية الإتحادي، **(دور أجهزة الرقابة العليا في تقويم خطط الإنقاذ المالي والرقابة عليها)** الملتقى العربي الأوربي الخامس للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة- دور الأجهزة العليا للرقابة في مراقبة خطط الإنقاذ المالي الحكومية، ٢٠١٤.

٥. شيلي، إلهام، **دور إستراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الإقتصادية**- دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية بسكيكدة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التيسيير، الجزائر، ٢٠١٤.

٦. عثمان محمد غنيم وماجدة أبوزنط، **(إشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة)**، دراسات مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي – الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، المجلد ٣٥ . ٢٠٠٨ .

٧. العايب، عبدالرحمن، **(التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الإقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة)**، أطروحة دكتوراه، الجزائر ، ٢٠١١).

٨. غربي، علي، وآخرون، **تنمية المجتمع من التحديث الى العولمة**، دار الفجر للنشر والتوزيع، جامعة بسكرة-الجزائر، ٢٠٠٣.

٩. مبارك، فاطمة، **(التنمية المستدامة، أصلها ونشأتها)**، مجلة بيئة المدن الإلكترونية، العدد الثالث عشر، ٢٠١٦.

١٠. محمد، عبدالله حسون، وداوي، مهدي صالح، وخضير، إسراء، **(التنمية المستدامة المفهوم العناصر والأبعاد)** ، مجلة ديالى/ العدد السابع والستون، ٢٠١٥.

١١. منير، نوار محمد، ومحمد، بتول حسن، **(آليات تفعيل الدور الرقابي في تقييم البرامج والسياسات الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة)** مستخلص بحث للمشاركة في المؤتمر العلمي الاول (اهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ خارطة طريق في اطار تنموي مستدام)، ٢٠١٦.

١٢. نبيل إسماعيل أبو شريحة، **التوعية البيئية والتنمية المستدامة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، السنة غير معلومة.

**خامساً : المصادر الأجنبية :**

1. Anthony Rosa et karen Dechetl et Mérylle Aubrun**, Guide pratique du developpement durable,** Afnor, 2005**,**
2. Assen Slim, **Le développement durable**, 2 ème édition, édition le cavalier bleu, Paris, 2007, p.60.
3. Brower, H, **Sustainable development through service learning**: a pedagogical framework and case example in a third world context, Academy of management learning an education, 2011.
4. FAO, **Planning for Sustainable Use of Land Resources: toward a new approach**, FAO Publications, 1995**.**
5. Najam(A), and Cleveland(C), **Energey and sustainable development at global environmental summit**: An Evolving Agenda, ibid.
6. OECD, and NEA: "**Nuclear energy and sustainable development**", 7th May 2010.

**سادساً : المواقع الإلكترونية :**

١. الموقع الرسمي للأمم المتحدة الرسمي على الأنترنت :

/https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/poverty

٢. الموقع الرسمي لديوان الرقابة المالية الإتحادي .

/https://www.fbsa.gov.iq

٣. ويكيبيديا.

٤. الموقع الرسمي للمنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا والمحاسبة .

/http://www.intosai.org

٥. الموقع الرسمي لوزارة التخطيط العراقية.

/https://www.mop.gov.iq

٦. موقع الرسمي للـــ (UNDB) .

/https://www.devbusiness.com

**Federal Board of supreme Audit**
**Department of Technical Affairs and Studies**

# Review of Government's Preparedness toward sustainable development goals in accordance to the seven-step model

Applied research in the Federal Audit Bureau in the Republic of Iraq

**Chartered accountant**
**Muqdad M. Flyeh Alrubaiy**

**Chartered accountant**
**Dr. Muhammad H. Aahilly**

**Research for participation in the 12th competition for scientific research in the field of financial audit organized by the Arab Group of Supreme Audit Institutions**
**2018**